هذا الكتاب

لقد أصبحت البورجوازية في عصرنا الراهن «عديمة الجنسية» على اختلاف أصولها ومنابعها، متأصلة مصنعة كانت أم هجينة طفيلية، توحد ما بين مختلف شرائحها نفس استراتيجية الإستغلال وإيديولوجية الربح، ونفس المراجع الثقافية والأخلاقية والطقوسية..

لذا يصبح من الشرعي موضوعيا وذاتيا الحديث عن النقيض الجلي - ضمن التناقض الأساسي العالمي - لهذه البورجوازية العالمية بمختلف تلاوينها، ألا وهي الشغيلة العالمية وكل الكادحين والمستضعفين، الذين يعانون جميعهم من عسف واستغلال نفس العدو الطبقي، ومن التطبيقات العينية لنفس استراتيجية الإستغلال. ويصبح من الشرعي والمنطقي أيضا الحديث عن حركة تقدمية عالمية بمختلف مكوناتها وروافدها، تجمع فيما بينها نفس الأهداف والطموحات المشتركة - كنقيض وبديل لأهداف الرأسمالية العالمية - تعني بذلك الطموحات الشعبية في التحرر والديمقراطية الشاملة الفعلية والإشتراكية.

المؤلف

- عبد الغني بوستة السرايري -

عالمنا الراهن بين هيمنة العدوان والتبعية والاستغلال.. وكفاح قوى السلم والتحرر والعدالة الاجتماعية

- منشورات «الطريق» -

- مدخل : عصر التدويل والثورة العلمية والتقنية ——— 3

- النظام الرأسمالي العالمي واستراتيجية الإستغلال ——— 9

1 - استراتيجية الإستغلال في البلدان المصنعة ——— 11

2 - استراتيجية الإستغلال في بلدان «العالم الثالث» 20

- الحركة التقدمية العالمية واستراتيجية التحرير والديمقراطية والإشتراكية ——— 32

1 - بعض الملاحظات حول المسار التاريخي للحركة التقدمية العالمية ——— 35

2 - معالم استراتيجية مشتركة للحركة التقدمية العالمية 42

- خاتمة : نضال شاق .. وآفاق مشرقة ——— 49

☐ الكتاب : عالمنا الراهن بين هيمنة العدوان والتبعية والإستغلال
.. وكفاح قوى السلم والتحرر والعدالة الإجتماعية
☐ المؤلف : عبد الغني بوستة السرايري
☐ الإيداع القانوني : 1013 / 1993
☐ الطبعة : الأولى - دجنبر 1993
☐ تصميم وتصفيف : منشورات «الطريق»
3، زنقة طان - رقم 33 - شارع رحال المسكيني
- الدارالبيضاء 20.000 - الهاتف : 44.61.84 -
الفاكس : 44.61.85
☐ السحب : مطبعة التوبي - الدارالبيضاء
☐ ردمك : 7 - 2 - 9647 - 9981

مدخل : عصر التدويل والثورة العلمية والتقنية

يشهد عالمنا الراهن تطورات سريعة تجري على كافة المستويات، سواء على الصعيد العلمي والتقني، أو على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو بالنسبة للعلاقات بين الأفراد والشعوب بصفة عامة : إنه عصر التغييرات السريعة العميقة العارمة التي تصب كلها في مصب حركة شاملة تدفع بشكل مضطرد نحو مزيد من الترابط والتدويل للنشاط الإنساني، وتضفي طابع الكونية على قضاياه الأساسية. وعلى المستوى العلمي والتقني بشكل خاص، تشهد وتيرة الإكتشافات ذات التطبيقات العملية المباشرة، منذ الثمانينات على الخصوص، تطورات سريعة لم يسبق لها مثيل، وذلك في ميادين شتى مثل الإلكترونيك والأوتوماتيك (تآلية الإنتاج) والإعلاميات والمواصلات، والتواصل الإليكتروني، وعلوم الفضاء، وتطبيقات الطاقة النووية، وعلم الوراثة.. الخ.

إن الحجم الهائل لهذه الإكتشافات، والطابع النوعي لتطبيقاتها، قد أحدثا تغييرات عميقة على قوى الإنتاج، وفرضا استبدال وسائل انتاجية كانت سائدة لمدة طويلة بأخرى جديدة تمام الجدة، وطرق في تنظيم وبرمجة وإدارة وتسيير الإنتاج لا تقل حداثة، مما يجعلنا أمام ظاهرة تستحق في شموليتها أن ننعتها بثورة علمية وتقنية فعلية تشكل سمة بارزة من سمات عصرنا الراهن، وتطبع أواخر القرن العشرين بعلامة بارزة، مثلما طبعت الثورة الصناعية أواخر القرن التاسع عشر.

ومما لاشك فيه أن الثورة العلمية والتقنية الراهنة تفتح (من المنطلق الموضوعي الصرف) آفاق توفير الوسائل الضرورية لتلبية الحاجات الأساسية للإنسان، من تغذية جيدة وسكن لائق وصحة وتعليم وتثقيف، وذلك بالنسبة لكافة سكان العالم. وقد يدعي البعض أن وتيرة تزايد سكان العالم (5،5 مليار نسمة عام 2000) ستحول دون ذلك، وستؤدي الى استنفاذ الخيرات الطبيعية الموجودة على وجه الأرض. إلا

أن هذا الزعم يتجاهل التغييرات العميقة الجارية بالنسبة لمفهوم الخبرات الطبيعية نفسه، ذلك أن البيوتكنيك وإنتاج المواد المركبة يغير رأسا على عقب هذا المفهوم، زيادة على أن مياه المحيطات التي تغطي ثلاث أرباع مساحة الأرض تزخر بخيرات طبيعية وموارد هائلة لم يتم استغلالها بعد..

لقد أصبح من الممكن اليوم زراعة نوعيات من النباتات بدون حاجة إلى تربة ! وتمكن تطبيقات العلوم الوراثية (الجينيتيك) من الرفع من مردودية الزراعة وتربية المواشي والدواجن بشكل لم يسبق له مثيل، وذلك بشكل قابل للتكيف مع طبيعة المناخ والبيئة. وأحدثت الرحلات والتجارب العلمية في الفضاء من جهتها، تغييرا جذريا في المعلومات حول الخيرات والموارد الطبيعية، وسمحت بضبط حجم ما كان معروفا منها واكتشاف ما لم يكن معروفا، زيادة على التقدم الملحوظ في علم الأرصاد الجوية الذي يسمح بالتحكم في الإنتاج الزراعي بشكل أكثر ضبطا ودقة. وكذلك الشأن بالنسبة لوسائل النقل والتواصل التي تربط اليوم بين القارات بشكل لم يسبق له مثيل، وتتيح إمكانية تنقل الأشخاص والبضائع عبر مسافات هائلة في ظرف وجيز. أما وسائل التواصل الإلكترونية فتسمح بنقل كميات خيالية من المعلومات في رمشة عين، من أي مكان من العالم إلى أي مكان آخر، وفي أي وقت.. زيادة على ما توفره الإعلاميات من تجميع وبث للمعلومات ومعالجتها واستعمالها لحاجيات فردية أو جماعية، خاصة مع انتشار واستعمال الحاسوب المكروي في كافة المجالات العلمية والاقتصادية والمطبعية والتعليمية والترفيهية.

ويشهد الإنتاج بصفة عامة، والصناعي منه بشكل خاص، إعادة هيكلة شاملة بدفع من التآلية المتزايدة المفروض فيها تحرير الإنسان من المهام الشاقة أو الخطيرة وإحالتها على الآلات المبرمجة، وذلك في إطار ورشات مطاطة تسمح بإنتاج مواد مصنعة معينة تارة، ومواد أخرى مغايرة تارة أخرى، وذلك بدون تغيير الآلات ولا توقيف العمل. أما تطبيقات علوم تصميم وتسيير الإنتاج بواسطة الحاسوب الالكتروني فإنها توفر اقتصادا هائلا في المجهود البشري والمواد الأولية، وتدفع في

اتجاه استكمال تآلية الانتاج ضمن دورة متكاملة، بدءا من الأفكار والتصور النظري، ووصولا إلى الإنتاج الفعلي للمواد المصنعة، بدون مجهود بشري جسدي.

وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى إعادة تنظيم الإنتاج بشكل مغاير تماما بالنسبة للطرق والوسائل السائدة سابقا. كما أن مجمل هذه التطورات العميقة في قوى ووسائل الإنتاج تنعكس بشكل خاص على علاقات الإنتاج وشروط وظروف العمل. فاستعمال مجمل هذه التقنيات الحديثة واللجوء الى التآلية بشكل خاص يستدعي بالضرورة مستوى معينا من التكوين العلمي والمعرفي لدى الشغيلة الموجودة في مثل هذه المواقع، والتي لم تعد قوة عملها يدوية، بل تقنية إن لم تكن علمية، مما يحتم ضرورة الرفع من مسؤولياتها وحقوقها، وتحسين شروط عيشها، لأن إنتاجا عصريا من هذا القبيل لا يتناسب مع أجور ضئيلة ومستوى معرفي هزيل. وبالتالي فإن المفروض والممكن هو التغيير العميق في علاقات الإنتاج نحو تحرير الإنسان من المهام الشاقة المضنية، وتفجير طاقاته الخلاقة على المستوى التقني والمعرفي..

أما على المستوى الثقافي العام، فإن وسائل التواصل العصرية لا تسمح موضوعيا بالتبادل والتفاعل الثقافي بين الأفراد والمجموعات والشعوب وحسب، بل تفتح للجميع أبواب المعارف العلمية والأدبية والفنية، وذلك بموازاة ما يمكن أن تلبيه التقنيات الأخرى بالنسبة للحاجيات الأساسية من أكل وسكن وصحة وتعلم، آخذا بعين الإعتبار ما تحقق من تقدم هائل في ميدان الصناعات الغذائية، وبناء المساكن بسرعة فائقة، وتجهيزها بالآلات العصرية التي تسمح بتحرير الإنسان - وخاصة المرأة - من عدد من الأعمال المنزلية المتعبة. وكان من المفروض أن يوفر كل هذا مزيدا من الراحة الجسدية والمعنوية، ويسمح بربح الوقت لتوظيفه لصالح الحياة العائلية والإجتماعية والثقافية، والتكوين المستمر وتبلور الطاقات الخلاقة للإنسان.

والجدير بالذكر أن الثورة العلمية والتقنية لا تعني العالم الرأسمالي المصنع لوحده، بل تهم عالمنا الثالث كذلك، حيث نجد تأثيراتها وتطبيقاتها في حياتنا اليومية الإقتصادية والإجتماعية، بحكم ترابط

وتداخل الأسواق، والتدويل المتزايد في كافة المجالات من جهة، ومن جهة أخرى فإن العلماء والباحثين والأطر النازحين من بلدان العالم الثالث (ظاهرة هجرة الأدمغة) يساهمون في المعاهد والمختبرات الأمريكية والأوربية وغيرها مساهمة أساسية في صنع تلك الثورة، سواء على مستوى الاكتشافات والبحث الأساسي أو بالنسبة للاختراعات والتطبيقات المباشرة. والملاحظ أيضا أن جزءا من النشاط في ميدان البحث العلمي نفسه قد شرع ينتقل الى بعض بلدان العالم الثالث، ولو بشكل جزئي، وذلك لتخفيض تكاليفه والإستفادة من المستوى الهزيل لأجور الأطر هناك.. (ميدان البرمجة والإعلاميات على سبيل المثال).

هذه إذن بعض السمات البارزة للثورة العلمية والتقنية الجارية في عصرنا الراهن التي تجنبنا بشأنها الدخول في التفاصيل التقنية السائرة في التطور والتغير يوميا، وركزنا على تأثيراتها النوعية التي من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حياتنا اليومية، وتطبع شروط وظروف تطور الحضارة الإنسانية في المدى القريب والبعيد.

وعلى المستوى الموضوعي الصرف، يمكننا التأكيد بدون أدنى تردد، أن التراكمات العلمية والمعرفية والتقنية الراهنة، والسائرة نحو مزيد من التعمق والتقدم، لقادرة على توفير الشروط لإنعتاق الإنسانية، وتوفير العيش الكريم لجميع سكان العالم، في إطار من الحرية والرفاه والتقدم والتعاون والتبادل والتواصل بين الأفراد والشعوب قاطبة.. لكن هل يتم فعلا إستثمار كل هذه الإمكانات المادية والمعرفية الهائلة لتحسين ظروف الجميع في اتجاه ازدهار وسعادة الإنسانية جمعاء ؟

إن نظرة خاطفة على واقع عالمنا الراهن توضح لنا العكس، إذ لازال الجزء الأساسي من البشرية يعاني من كفاف العيش، إن لم يكن الحرمان والمجاعة والأمراض والأمية والاستلاب.. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، يعاني ما يقارب مليار نسمة من سوء التغذية والمجاعة، ويلقى حتفه ربع مليون طفل كل أسبوع من جراء ذلك، في حين أن أزيد من مليار ونصف نسمة يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع، وأن عدد الأميين يناهز المليار.. هذا في الوقت الذي تنفرد فيه أقلية من البشر بمستوى عالي من البذخ والرفاه..

والمغزى العميق لكل هذا، أن تراكمات ونتائج الثورة العلمية والتقنية تصادر وتحول لخدمة الأقلية عبر استراتيجية الاستغلال والهيمنة والسيطرة العسكرية والسياسية والإيديولوجية والإعلامية. وهل هذا قدر منزل ؟ أو مسار طبيعي كما يدعي البعض، تفرضه طبيعة الإنسان نفسها والتي قد تدفعه بشكل غريزي حيواني الى الفتك بالغير لتلبية حاجياته وشهواته على حساب غيره ؟ أم أن كل هذا يرجع بشكل ذاتي الى قلة الكفاءة والحكمة والتبصر لدى الحاكمين والقابضين على زمام الأمور الإقتصادية والسياسية ؟

إن شيئا من كل هذا لا يتسبب في معاناة مئات الملايين وتعريضها للحرمان والضياع. الأسباب الحقيقية تكمن في طبيعة وجوهر وأسس النظام الرأسمالي المهيمن على وجه الأرض، واستراتيجية الاستغلال المتعددة الأوجه والأسلحة والوسائل..

I ـ النظام الرأسمالي العالمي
واستراتيجية الإستغلال

إنه لمن باب تحصيل الحاصل التأكيد على أن الربح هو المحرك الأساسي للنظام الرأسمالي وهدفه الأسمى، منذ إرهاصاته الأولى الى يومنا هذا حيث اكتسى طابع النظام الامبريالي المسيطر والمهيمن عالميا.. والربح بالنسبة لهذا النظام ليس وسيلة من وسائل تطوير الطاقات المادية والبشرية نحو الأفضل، بل غاية في حد ذاتها يسعى إليها ويتهافت وراءها كل الرأسماليين في العالم، كيفما كانت أجناسهم وألوانهم وأصولهم..

ومادامت الغاية الأسمى هي الربح، وليس تسخير الخيرات الطبيعية والطاقات المادية والمعنوية لإسعاد الإنسان وتلبية حاجاته والرفع المستمر من مستواه الحضاري، تصبح الوسيلة عكس كل هذا، أي إستغلال الخيرات والطاقات الكونية إستغلالا مكثفا آنيا، وإن أدى ذلك الى تهديد عيش ومصير الأجيال القادمة، وإستغلال طاقات الإنسان نفسها الجسدية منها والفكرية، دائما لغاية الربح ومزيد من الربح..

وهنا يرتفع الإستغلال بمفهومه الشامل (إستغلال الطبيعة والانسان) الى مرتبة الإستراتيجية التي تعتمدها الرأسمالية، محليا وعالميا، لفرض هيمنتها وبلوغ أهدافها، وتسخر لصالحها كل الوسائل والإمكانات المادية والمعنوية، وتحبك لصالحها كل المخططات والبرامج. ومن هذه «الإستراتيجية الأم» تنبثق كل الإستراتيجيات الفرعية والوسائل المرفقة بها، ومنها إستراتيجية ووسائل السيطرة العسكرية، واستراتيجية ووسائل الإستغلال الإقتصادي والهيمنة السياسية من شركات متعددة الجنسية ومؤسسات مالية عالمية وسياسات لفرض التبعية والخنوع، ومنها أيضا الإستراتيجية الإعلامية ووسائل فرض الإستلاب الفكري والمعلوماتي والثقافي.. وكلها مجرد أدوات لخدمة الإستراتيجية الأساس: الربح لأجل الربح.. سواء في البلدان الرأسمالية المصنعة نفسها أو في البلدان التابعة.

1 - إستراتيجية الإستغلال في البلدان المصنعة

إن مجرد وقفة تأمل عند أوضاع البلدان الغربية المصنعة «المتقدمة»، تبرز لنا فداحة وعمق الأزمة الإقتصادية والإجتماعية والحضارية التي تتخبط فيها تلك البلدان، بالرغم مما راكمته عشية هذا القرن من تطور صناعي وعلمي وتقني وتكنولوجي (كما أشرنا سابقا)، زيادة على ما وفره لها إستغلال إمبراطوريتها الإستعمارية من خيرات مجانية لا تحصى، ومن طاقات مادية وبشرية. ذلك أن التطبيقات العينية لاستراتيجية الإستغلال في هذه البلدان، حالت وتحول دون تفاعل كل هذه الطاقات والإمكانات وتبلورها لتحقيق نمو مستمر ينعكس بمزيد من التقدم والرخاء في كافة المجالات، بل إنها قد أدت بتلك البلدان الى العيش باستمرار في ظل «الأزمة» وإخضاع سياساتها الإقتصادية الرسمية الى مقاييس «التقشف» !..

السرطان المالي

ومجمل تلك السياسات الرسمية يدير الظهر للإستثمارات المنتجة التي تقوي البنية التحتية وتعود بنتائجها الإيجابية في المدى المتوسط والبعيد، لصالح فرض نوع من «سرطان مالي» بتضخيم الرأسمال المالي (المال الذي ينتج المال بشكل مباشر) تضخيما مفرطا، على حساب الرأسمال المنتج، واعتماد المضاربات المالية كنشاط أساسي يوفر الربح في المدى القريب وبأقصى سرعة ممكنة.

هكذا فإن الرأسمال المالي يوفر حاليا ما يعادل 8 بالمئة من الأرباح عبر التوظيف المالي الصرف في الأبناك. ومن ثمة تهافت الرأسماليين الكبار والمتوسطين وحتى الصغار على هذا النوع من التوظيفات الآمنة السهلة التي لا تتطلب أي مجهود، وتجنب مخاطر التوظيف في الإنتاج، ومشاكل المزاحمة، وعناء الشغل والتسيير، وتعود بأرباح متفوقة

مضمونة، بالمقارنة خاصة مع المشاريع الاقتصادية أو التجارية الصغيرة والمتوسطة. وهذه عوامل إضافية تدفع نحو ركود الإنتاج وتضخيم الرأسمال غير المنتج وتغذية السرطان المالي.

والى جانب هذا نلاحظ أن الرأسمالية في تلك البلدان تسعى الى تطبيق مفارقة غريبة : فمن جهة الحيلولة دون تطور ونمو السوق الداخلية عن طريق سياسة التقشف والمضاربات غير المنتجة، ومن جهة ثانية التسابق على غزو الأسواق الخارجية والتصدير في اتجاهها بأي ثمن ! وهذه المسلكية هي التي تؤجج الحرب الاقتصادية والتجارية والمالية التي تخوضها الشركات المتعددة الجنسية عبر العالم، بلا هوادة، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، واستقطاب النشاط الرأسمالي العالمي حول ثلاث أقطاب رئيسية في كل من أوربا والولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا.

والمنتصرون في معارك هذه الحرب هم بطبيعة الحال الامبراطوريات والتجمعات الرأسمالية العالمية الكبرى التي تزيد في تضخيم رأسمالها وأرباحها.. أما الخاسرون فهم أولا وقبل كل شيء الشغالين والكادحين في تلك البلدان، الذين يعانون من التدهور المستمر لقوتهم الشرائية، وتقلص فرص الشغل والبطالة المتزايدة بشكل صاروخي، وتعرض الحقوق الإجتماعية والمكتسبات التاريخية ليس للتراجع وحسب، بل للهضم ليس إلا.. وقد تكون من بين خسائر هذه الحرب الإقتصادية أيضا التراجع أو الإختفاء الكلي لقطاعات صناعية بكاملها في بلد معين، مع ما يخلف ذلك من خسارات وطنية ومآسي إجتماعية التي لا تعيرها الرأسمالية وشركاتها المتعددة الجنسية أي اهتمام، طالما توفرت شروط الربح الأفضل في مكان آخر، لأنها تضع الربح فوق أي إعتبار وطني أو قومي، وتضفي عليه طابعا «أمميا» يتجاوز المكان والزمان والهوية الأصلية.

وكلما زادت الأزمة الإقتصادية والإجتماعية التي تولدها استراتيجية الاستغلال هذه، كلما دأبت الشركات والمؤسسات الرأسمالية على تنمية وتضخيم رأسمالها مدعية أنه السبيل الوحيد «للخروج من النفق»، بيد أن هدفها الحقيقي هو تضخيم ثروتها وغزو مزيد من الأسواق الخارجية لأجل الربح مرة أخرى. فنراها بذلك تفرض على بلدانها المصنعة المتقدمة

نوعا من الحلقة المفرغة : الربح عن طريق تضخيم الرأسمال المالي والمضاربة على حساب الإستثمار المنتج، فالأزمة، فمزيدا من الربح وتضخيم رؤوس الأموال، فتأجيج الأزمة..

هكذا فإن جل معاهد الأبحاث الإقتصادية تتنبأ بالركود الإقتصادي خلال السنوات المقبلة بالنسبة لكل البلدان الرأسمالية المصنعة (بما فيها ألمانيا واليابان)، ذلك أن مصادرة النتائج الهائلة للثورة العلمية والتقنية وتسخير تألية الإنتاج على الخصوص ضد الإنسان، وسياسة التقشف المفتعلة والمفروضة فرضا، والمضاربة والحرب التجارية العالمية العشواء التي يحكمها قانون الغاب.. كل هذا يؤدي حتما الى تفشي البطالة وتهميش فئات واسعة من الشغيلة بما فيها المقتدرة بكفاءات عالية، وتوسيع رقعة «العالم الثالث داخل العالم الأول» وانخفاض القدرة الشرائية للأغلبية الساحقة بشكل مهول.. وبالتالي تراجع الإستهلاك وانخفاض النشاط الاقتصادي وركوده، فتعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من جديد.. هذا علاوة على الأزمات المالية الخطيرة مثل التي عرفتها البورصات خلال أكتوبر 1987 (أكتوبر الأسود كما يسمونه) والتي عبرت أصدق تعبير عن العواقب الوخيمة للنهج الرأسمالي الحالي.

ولمواجهة هذا النوع من الأزمات المالية الخطيرة والحيلولة دون استفحال ظاهرة «أكتوبر الأسود»، تضطر الدول الرأسمالية المصنعة، عبر أبناكها الرسمية، إلى مساندة البورصات للحيلولة دون انهيارها، ويترتب عن ذلك تسخير وتجميد أموال باهضة، على حساب استثمارها لصالح النمو والتشغيل، وبالتالي تعيق الأزمة الإقتصادية والمالية وانعكاساتها الإجتماعية..

الأزمة التي تعيد إنتاج الأزمة..

إن السعي وراء الربح السريع هو الذي يجعل الرأسمالية تمارس شتى الضغوطات على الإنتاج الفعلي، لصالح المضاربة. وإذا كانت الإستثمارات في ميدان الإنتاج قد شهدت نموا ملحوظا في الثمانينات،

فإن هذه الإستثمارات التي استهدفت تألية وتحديث وسائل الإنتاج، كانت موجهة ضد التشغيل، وساهمت في الضغط على الأجور، والضغط لرفع الإنتاجية، وترتب عنها تكثيف البطالة عبر التسريحات الجماعية وإغلاق معامل ومرافق صناعية بأكملها. وبالتالي فإن الرأسمال قد استمر في تحقيق الأرباح عبر عصرنة الإنتاج، لكن الشغيلة والمجتمع ككل هو الذي أدى ويؤدي ثمن تلك العصرنة. ودخلت بذلك المجتمعات الرأسمالية المصنعة حلقة تضخيم الرأسمال المالي وضرب التشغيل، ورغم تواجد كميات هائلة من المال، فإنه لا يوظف لصالح النمو والتقدم الإقتصادي بقدر ما ينمي عوامل الركود، ويؤدي بشكل مناقض الى إغراق الأشخاص والعائلات والشركات والمؤسسات الإجتماعية ومؤسسات الدولة نفسها في الديون المتزايدة، حتى أصبحت السمة البارزة في اقتصاد تلك البلدان هي الركود الإقتصادي والديون المتراكمة بشكل مخيف !

والجدير بالملاحظة أن مختلف مظاهر أزمة النظام الرأسمالي العالمي المالية منها والإقتصادية والإجتماعية، ما هي في النهاية سوى تعابير في مستويات مختلفة عن الأزمة الهيكلية المزمنة التي يعيشها هذا النظام منذ نشأته نتيجة التناقضات الجوهرية التي حملها ولا يزال، وعلى رأسها التناقض بين الطابع الإجتماعي للإنتاج من جهة، ومن جهة ثانية الملكية الخاصة لوسائله، واحتكار فائض القيمة من طرف أقلية من الرأسماليين، وتسخير الإنتاج ليس لخدمة المجتمع وتلبية حاجيات الإنسان، بل أساسا لخدمة الرأسمال.. ومن هذا التناقض الصارخ تتفرع شتى التناقضات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تزيد في تأجيج الأزمة وإذكائها باستمرار.

ولقد عمل النظام الرأسمالي، عبر مختلف مراحل تطوره التاريخي، على إيجاد حلول ترقيعية لأزمته الهيكلية التي تنتجها وتعيد إنتاجها تناقضاته الداخلية المترتبة عن طبيعته نفسها، وذلك للحيلولة دون تفجر تلك التناقضات. وهذا الذي جعله يرضخ (مرغما لا متفضلا) لعدد من المطالب والحقوق الإقتصادية والإجتماعية للشغيلة، التي نيلت بالكفاح والمواجهة، وشكلت في مجموعها وتراكماتها مكاسب لا يستهان بها، وهذا الذي جعله أيضا يعمل على احتواء وسرقة واستيعاب بعض

المفاهيم الإشتراكية نفسها لتوظيفها لصالحه، بعد إفراغ أو حصر مضمونها الإجتماعي، خاصة فيما يتعلق بطرق تنظيم وتسيير وإدارة الإنتاج، أو فيما يخص العلوم الإجتماعية، أو بالنسبة للتنظيم والصراع السياسي بصفة عامة..

إلا أن مجمل هذه المحاولات تبقى في النهاية عبارة عن ترقيعات ملفقة لا تمس طبيعة النظام الرأسمالي ولا جوهر تناقضاته، وتبقى عاجزة على حل تلك التناقضات، فتعمل فقط على تحويلها ورفعها الى مستويات أعلى وأكثر حدة. وضمن محاولة التحويل هذه لا يتردد النظام الرأسمالي في «تصدير» أزمته، وتغيير مكان وشروط تفاعلاته، حتى تنعكس الأزمة باستمرار على الجماهير الشعبية وحدها، أينما وجدت، وأن لا تمس في شيء مصالح الرأسماليين الذين يجتهدون في مختلف أنحاء العالم - بالطرق الشرعية تارة وبالطرق اللاشرعية الأكثر دناءة أحيانا أخرى - لكي تنقلب الأزمة بفوائد إيجابية لصالحهم وبمزيد من تكديس الثروات ووسائل البذخ والترف إستفادة من بؤس وشقاء مئات الملايين.

المجتمع الرأسمالي المتقدم كما تريده البورجوازية

ومن منطلق التحكم في الأزمة نفسها لكي تكون أزمة الآخرين، إجتهدت الدوائر الرأسمالية القابضة على زمام السلطة الإقتصادية (وهي الأساس) والمتحكمة في السلطة السياسية بشكل مباشر أو عبر صنائعها وحلفائها الذيليين، إجتهدت في وضع تصور متكامل لمجتمعات البلدان المصنعة كما تريدها. إنها تريد أولا وقبل كل شيء، فرض سياسة التقشف وإدامة كافة العوامل التي تنتج البطالة، للحفاظ باستمرار على جيش إحتياطي من الشغالين، وفرض عدم الإستقرار على الملايين منهم، وجعلهم في موقع التهافت على فرص الشغل أينما وجدت، وكيفما كانت شروطها السائرة في التراجع والتقهقر، خاصة بالنسبة للشباب.. حتى

رأينا في تلك البلدان، ولأول مرة، أطرا وعمالا ومستخدمين يقبلون طواعية بتخفيض أجورهم، عسى أن يتمكنوا من إرضاء أرباب العمل والحفاظ على فرصة الشغل !..

وتريد الدوائر الرأسمالية أيضا (وكما أسلفنا) تسخير التطبيقات والوسائل والإمكانات التي تنتجها الثورة العلمية والتقنية، لممارسة لعبتها المفضلة في استعمال الآلة والآليات ضد الإنسان، وتهديده بها وبإمكانية الإستغناء عنه بواسطتها، والزج به في مرتبة الإنسان «غير النافع» المهمش الضائع. هكذا تريد لملايين العائلات، في قلب البلدان المصنعة الأكثر تقدما، أن تعيش في ظل الفقر المدقع، والحرمان من الشغل والنشاط الإجتماعي العادي، وسد الرمق فقط بواسطة المساعدات الإجتماعية الهزيلة، لتعميق الإحساس المعنوي والنفسي بالضياع والتشرد والتسول، والتكدس في ضواحي المدن الكبرى حيث تفشي العنف وانعدام الأمن والإستقرار، وتعاطي المخدرات - التي تستفيد الرأسمالية من تجارتها استفادة هائلة - والإنحلال الخلقي بصفة عامة.

وإذ لا يسعنا المجال للتعرض لتفاصيل نتائج إستراتيجية الإستغلال في البلدان المصنعة، نضرب المثال بالولايات المتحدة زعيمة «العالم الحر» حيث يعيش ما يناهز الأربعين مليون نسمة تحت عتبة الفقر المدقع، أي ما يزيد عن 13 بالمئة من مجموع السكان ! ويصل عدد الأميين ثلاثة وعشرين مليون، في حين أن ستين مليون لا يحسنون الكتابة والقراءة.. أما في بلدان السوق الأوربية المشتركة، فسيبلغ عدد العاطلين عن العمل هذه السنة، حسب الاحصائيات الرسمية (OCDE) ثلاثة وعشرين مليون، وسيزيد عن أربعة وثلاثين مليون بالنسبة لمجموع أوربا..

وفي القطب المقابل والمناقض، تعيش البورجوازية الكبرى في بذخها وترفها المكشوف أو المتستر، داخل بلدانها الأصل وخارجها، وتوفر لنفسها كل وسائل العيش الرفيع من قصور مصونة مراقبة خاصة بالمحظوظين و «الفائزين»، مقابل الضواحي غير الآمنة «للخاسرين»، ومصحات ومركبات إستجمامية وترفيهية خاصة بالأغنياء، مقابل المستشفيات العمومية الغارقة في مشاكل التسيير بالنسبة للأغلبية،

ومدارس ومعاهد عليا لتخريج النخبة الضرورية للتحكم في التكنولوجيا الحديثة وإدارة الأمور الاقتصادية والسياسية، مقابل مدارس وجامعات لتخريج المنفذين من الدرجة الثانية، وثقافة نخبوية للبعض مقابل الإبتذال الثقافي الرخيص للأغلبية والإستلاب المنهج المنظم لشد السواد الأعظم بالقيم الرأسمالية الأكثر وضاعة وانحطاطا.

سلاح الإعلام

وبهذا الصدد، فإن الإنحطاط الثقافي الفج، والإنهيار في مستوى الجدل الفكري والنقاش السياسي الذي نشاهده في الإعلام الغربي ليس وليد الصدفة، ولا هو من صنع هذا الصحافي الأكثر خبثا من غيره، بل إنه نتيجة مباشرة لخطط مدروسة تستهدف فيما تستهدفه، ضرب وعي المواطنين والمس بقدرتهم على تكوين رأيهم الحر، كحق من حقوق المواطنة، وتبليد أفكارهم، والدفع بهم للتخلي عن الإهتمام بما هو جوهري لصالح التفاهات، كما نشاهد عبر الألعاب التلفزيونية الصبيانية المنحطة والمرتبطة باستمرار بالقمار والربح كقيم تعلو ولا يعلى عليها، وباختصار: إخضاع المواطن لعملية غسل الدماغ بشكل مستمر.

وإذا كانت السياسة، تعريفا ومصطلحا، تعني شؤون الناس أجمعين - بمن فيهم من يتوهم أنه محايد - فإن الإعلام الغربي المركزي، والإعلام الذيلي التابع له، ما فتىء يركز الفكرة القائلة بأن السياسة من صلاحيات المحترفين المختصين فقط، لأنها مهنة في حد ذاتها، وأن تعاطي السياسة من طرف المواطن العادي أمر خطير غالبا ما يعود عليه بالويلات والنكسات.. ومن ثمة محاولة تكريس اللامبالاة عند عامة الناس وجرهم للإبتعاد عن الإهتمام بشؤونهم وشؤون مجتمعهم، وترك المجال فارغا للقابضين على زمام السلطة، يفعلون بها ما يشاؤون. إنها فعلا لحملة شرسة تلك التي تخوضها وسائل الاعلام الغربية بشكل فرض نفسه داخل كل البيوت (عن طريق التلفزة والأقمار الإصطناعية) والتي توضح لنا أن وراء حرية التعبير والصحافة، تقف سلطة الدوائر الرأسمالية العالمية لتدجين وسائل الإعلام الكبرى المكتوبة والمسموعة

والمرئية، وتمييع خطابها، وبث السموم والأفكار الفاسدة، ليس بالحجز والرقابة المباشرة والقمع كما يفعل المتخلفون، لكن بالضغوطات المادية والمالية والمعنوية كوسائل أخطر وأعنف وذات نتائج أكثر فعالية في مجتمعات مثل هذه.

أزمة حضارية .. وكفاح مستمر

وبصفة عامة، وإضافة الى وسائل الإعلام، فإن الدولة والمؤسسات الرأسمالية، تسهر باستمرار على إعادة تطويق المجتمع الرأسمالي من كل جانب، وفي كل المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحتى الترفيهية، للتحكم في مساره العام بالطرق المباشرة الأكثر فضاعة، وبالوسائل والخطط غير المباشرة الأكثر تفننا في الخبث والمكيدة والخدعة، مستهدفة من وراء ذلك حصر الديمقراطية وحقوق الانسان التي فرضتها كفاحات الشعوب وثوراتها، في المجال الشكلي الذي لا يتناقض ومصالحها الجوهرية. وبالمناسبة، وجب التذكير أن البورجوازية لم تقبل بالليبيرالية إلا بعدما أمنت لنفسها المواقع والإمكانات التي تسمح لها بالتحكم في هذه الليبيرالية تمام التحكم..

هذه إذن هي السمات العامة لإستراتيجية الإستغلال الرأسمالي في البلدان المصنعة، والتي تزج بتلك البلدان في رحاب الأزمة الهيكلية المزمنة في كافة المجالات، حتى أصبحت الأزمة، أزمة حضارية شاملة، حيث نلاحظ في مجمل تلك البلدان مفارقة غريبة : فبقدر ما تتراكم نتائج التقدم المادي والتكنولوجي والتقني وتتزايد وسائل العيش المادية، بقدرما ينحط المستوى الفكري والثقافي والخلقي والإنساني بصفة عامة، ينحط الى درجات أسفل بكثير من تلك التي يتمتع بها فلاحنا أو عاملنا العادي في بلداننا «المتخلفة» !..

وبالرغم من الحلول الإحتوائية والترقيعية التي قامت وتقوم بها البورجوازية، فإنها لن تتمكن قطعا، ومع احتفاظها بجوهر وطبيعة النظام الرأسمالي، من التغلب على تناقضاته المميتة، الظاهر منها والكامن، وأن أزمة نظامها لن تزيد سوى إستفحالا في المدى المتوسط

والطويل، لا سيما أن البورجوازية لا يمكنها أن تستفرد بالمجتمعات التي تستغلها، وأن الساحة ليست فارغة لها كي تخطط لإستراتيجيتها وتنفذها كما تشاء (وهذا أيضا من تناقضاتها الجوهرية) بل إن هيمنتها قد اصطدمت تاريخيا، ولاتزال، بمعارضة وصراع وكفاح الفئات الواعية المناضلة من الطبقة العاملة والشغيلة والكادحين. هذا الكفاح الذي يتطور ويتجدد باستمرار، عبر مراحل من المد والجزر، وبواكب التغييرات العميقة التي تعرفها تلك المجتمعات مع نهاية هذا القرن، ويشهد تطورات كمية ونوعية هامة على طريق بلورة وتجدير حركة النضال من أجل السلام والمساومات والعدالة الإجتماعية والمواطنة السياسية والاجتماعية والديمقراطية الشاملة الفعلية لا الشكلية..

2 ـ إستراتيجية الإستغلال في بلدان «العالم الثالث»

وإذا كانت هذه هي الأوضاع التي تقود اليها إستراتيجية الإستغلال الرأسمالي في البلدان المصنعة، فإن تطبيقاتها وعواقبها بالنسبة لشعوب العالم الثالث أكثر خطورة وفداحة وشراسة. إن هذه الشعوب لم تختر من تلقاء ذاتها العيش في ظل الفقر والبؤس والشقاء، بل إن الإستعمار والإستعمار الجديد ـ وكلاهما ظاهرتين من ظواهر إستراتيجية الإستغلال الرأسمالية ـ هما اللذان فرضا عليهم ليس فقط التخلف، بل الإستمرار في السير في طريق التخلف والتراجع، ومزيد من التفكك والتمزق في نسيج الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

وإذا كان كفاح الشعوب وما رافقه من إراقة للدماء وتضحيات جسام، قد أرغم الرأسمالية على التراجع عن أسلوب الإستعمار والإحتلال العسكري المباشر، فإن هذه الأخيرة عرفت كيف تتكيف وتتأقلم مع موازين القوى الجديدة، في ظل الإستعمار الجديد، وبالإعتماد على ترسانة من الأسلحة الإقتصادية والتكنولوجية والسياسية والإيديولوجية والإعلامية والثقافية، والتي لا تقل خطورة وفعالية في فرض وإدامة الإستغلال ضمن شروط عصرنا الراهن. هذا دون التخلي عن السلاح والعنف المباشر والتدخل العسكري، إذا ما اقتضت ذلك ضرورة «حماية المصالح الحيوية» كما يقولون، والتي تعني بكل بساطة المصالح والخيرات والأرباح والأموال الطائلة التي تستخرج عن طريق إستغلال وإستلاب شعوب وقارات بكاملها، والتي تساهم بحصة الأسد في تكديس المزيد من الثروات في أيدي البورجوازية «العديمة الجنسية»..

السلاح والتسليح : مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى

وبالرغم من تراجع الإستعمار، وتطور الإستعمار الجديد بأشكال جديدة، فلا يجور أن ننسى أن قوة السلاح هي التي شكلت وتشكل الضمانة الأساسية بالنسبة للبورجوازية لفرض هيمنتها، فهي التي سمحت لها بالأمس بغزو مناطق واسعة من العالم وتشكيل إمبراطوريتها الاستعمارية، وهي التي تشكل اليوم الضمانة الكامنة وراء سلطتها الاقتصادية والسياسية، وإستراتيجيتها الإستغلالية في بلدانها الأصل وعلى الصعيد العالمي. ومن ثمة فإن السلاح والتسليح ضرورة تاريخية بالمقام الأول بالنسبة للبورجوازية، جعلتها تنشىء وتنمي صناعة التسليح الجبارة، وتؤمن لنفسها حضورا عسكريا مكثفا في القارات الخمس، بتشكيل ترسانات الأسلحة الفتاكة الهائلة في بلدانها الأصل، وتكوين الأحلاف العسكرية العالمية، والقلعات المتقدمة في مختلف المناطق (مثل قلعات «اسرائيل» وجنوب افريقيا)، زيادة على القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف أرجاء المعمور. وهذا يشكل في مجمله نظاما عسكريا عالميا متكاملا لممارسة التهديد والإرهاب والضغط العسكري المستمر، والتدخل والعدوان على الشعوب بالوسائل السريعة الفتاكة (والأمثلة عديدة ومتنوعة : زايير، مالوين، جزيرة غرينادا، نيكاراغوا، انغولا، موزانبيق، السلفادور، التشيلي، لبنان، ليبيا، العراق..).

ولقد ذهبت غطرسة الولايات المتحدة في هذا المجال، الى درجة وضع مشروع إستكمال ترساناتها البرية والبحرية والجوية، بترسانة فضائية (مشروع حرب النجوم) في شكل صواريخ نووية مبتوتة في الفضاء، كغطاء معلق فوق رأس الإنسانية، يهددها بالفناء التام في ظرف بضعة دقائق.. (ولولا التكاليف الباهضة لهذا المشروع الاجرامي، والتي بلغت ثلاثة مائة مليار دولار، مقرونة بالعجز الفضيع في ميزانية الولايات المتحدة، لتم فعلا تنفيذه..)

واذا كان هذا النظام العسكري العالمي الرهيب يشكل بالنسبة للرأسمالية العالمية ضرورة سياسية لفرض هيمنتها وجبروتها بقوة السلاح، فإنه يشكل أيضا، بشكل مكمل وفي نفس الدرجة من الأهمية، ضرورة إقتصادية وتكنولوجية، لما يسمح به من تجارة تعود بفوائد خيالية، ومن تطوير بشكل سري لميادين تكنولوجية تستفيد منها الشركات المتعددة الجنسية دون سواها.

فليس من قبيل الصدف أن تكون أكبر الشركات العالمية للتسليح أمريكية، وأن تبلغ الأرباح الصافية لتسعة منها، أربعة ملايير دولار في السنة ! وبالرغم مما بلغته الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية المصنعة عموما، من مستويات عالية في التسليح، وبالرغم من انتهاء «الخطر الشيوعي» وحسم الحرب الباردة لصالحها، نراها رغم ذلك تستمر في تضخيم ميزانيات دولها الخاصة بالتسليح. والسر في ذلك هو أن جزءا أساسيا من تلك الميزانيات يستعمل لتمويل البحث العلمي في ميادين التكنولوجيا المتطورة جدا، التي تخضع لسرية تامة باعتبارها تابعة للمجال العسكري، والتي توظف نتائجها السرية هذه من طرف الشركات المتعددة الجنسية المشرفة على هذا المجال، وذلك بالنسبة لمختلف تطبيقات هذه التكنولوجيا، سواء الخاصة منها أو التي تهم المواد والبضائع المصنعة الموجهة للاستهلاك العام الواسع، فتجني منها أرباحا هائلة، على حساب جيابات المواطنين واختلاسا لها..

وهذا أيضا هو سر العجز الدائم والمفرط في ميزانيات البلدان المصنعة والولايات المتحدة على الخصوص، ذلك أن الإبتزاز والأرباح الطائلة الخفية التي تستحوذ عليها البورجوازية الكبرى عبر صناعة السلاح وتجارته والبحث العلمي التابع له، بتمويل من ميزانية الدولة، إن هذا كله يودي حتما الى العجز في تلك الميزانية، ويزيد في إحتدام أزمة النظام الرأسمالي بصفة عامة، كأزمة نظام تستفيد منها البورجوازية مرة أخرى لتنمية ثروتها على غرار تجار الحرب الأولين..

أما بالنسبة لبلدان العالم الثالث، فإن نتائج سياسة التسليح أكثر فداحة وخطورة، أخذا بعين الإعتبار تكاملها وتراكم آثارها المدمرة مع آثار استراتيجية الإستغلال الإقتصادي بصفة عامة.

فعلى شاكلة البلدان الرأسمالية المصنعة، نجد تلك التي تدور في فلك التبعية لها، وبالرغم من الديون التي تثقل كاهلها، تستمر هي الأخرى في تضخيم ميزانية التسليح و «الدفاع»، حتى أصبحت مجمل نفقات التسليح في العالم الثالث تفوق النفقات المخصصة للتنمية أربعة عشر مرة !.. وأصبح مجملها يتعدى 800 مليار دولار كل سنة، جزء منها للسماسرة والوسطاء والحكام المحليين، والبقية للشركات العالمية الكبرى، مقابل الإفراط في تكديس الأسلحة والذخائر الموجهة ليس ضد أعداء الشعوب ومستعمريها والمعتدين عليها، بل ضد الشعوب نفسها وأشقائها وأصدقائها..

لا غرابة إذن، أن تسعى الرأسمالية العالمية، وصنائعها وحلفائها المحليين، حفاظا على فوائد صناعة وتجارة السلاح، أن تسعى باستمرار الى خلق بؤر التوتر وإذكائها، والحفاظ على شبح الحرب قائما في مختلف مناطق العالم، وخاصة الإستراتيجية منها، وإذكاء الشوفينية والعصبوية والحروب الأهلية بين الأشقاء، واستدراج الدول الصغيرة للتطاحن والمواجهة العنيفة، والدفع بمئات الآلاف من الأبرياء للهلاك المؤكد، وتمويل الإرهاب والإرهابيين لخلق التوتر والقيام بأعمال العنف المطلوبة، وخلق القوى الظلامية وتشجيعها واحتوائها وتسخيرها في أعمال الشغب و الفوضى والإجرام الموجهة ضد قوى السلم والتقدم.. فكل هذا وذاك «لغاية في نفس يعقوب»، ولخدمة نفس الهدف الثابت الذي لا يتغير : الربح ومزيدا من الربح، ولو عن طريق الحرب والإرهاب والعنف والإجرام وسفك الدماء.. هكذا فإن مسألة السلاح والتسليح تتصل بشكل مباشر بميادين الصناعة والتجارة والتكنولوجيا المتطورة، باعتبارها مسألة اقتصادية بالدرجة الأولى، تنعكس آثارها في الحياة اليومية للشعوب والمجموعات والأفراد، علاوة على أبعادها الأخلاقية والمبدئية والحضارية، وبالتالي فإن النضال من أجل السلام ليس مسألة عاطفية مجردة، بل مسألة موضوعية كونية إستراتيجية، تهم كافة الشعوب وتندرج في صميم كفاحها التحرري وصراعها الدولي ضد استراتيجية الإستغلال بمختلف أوجهها وظواهرها. وإن الوعي بخطورة هذه المسألة، ومختلف أبعادها وإنعكاساتها، يفرض إنعاش وتطوير

الحركة العالمية للسلام بشكل واسع وبمساهمة مختلف القوى والفعاليات الديمقراطية من أحزاب ومنظمات وحركات ومؤسسات وشخصيات معنوية، كلها في خندق واحد ضد التسليح ومن أجل القضاء التدريجي على الأسلحة النووية التي تهدد أمن البشرية جمعاء (عشرة بالمئة من تلك الموجودة حاليا كافي لمحو آثار البشرية على وجه الأرض). ولقد بدا واضحا أن عهد «التوازن النووي» قد ولى، وأن الطريق المؤدية نحو نظام عالمي عادل، يمر حتما عبر التجريد التدريجي من السلاح، ووضع حد لتهديد مصير الإنسانية وللإرهاب الدولي الذي تمارسه الدول الرأسمالية القوية الغنية، وفتح المجال لسيادة السلام في مختلف أنحاء المعمور.

الإستغلال الاقتصادي والإستلاب الإيديولوجي : أساليب الإستعمار الجديد في تطور مستمر..

وبشكل مكمل لقوة السلاح وسياسة التسليح بامتداداتها وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية كما أسلفنا، دأبت الرأسمالية العالمية على تطوير أساليب الاستعمار الجديد، عبر ترسانة من الأسلحة الإقتصادية والايديولوجية، خدمة لنفس إستراتيجية الإستغلال الرأسمالي، وللحيلولة دون تجاوز بلدان العالم الثالث للمشاكل المعقدة والقنابل الموقوتة التي خلفها لها الإحتلال الإستعماري المباشر. على العكس من ذلك، فإن هذه الإستراتيجية تسعى الى تعميق تلك المشاكل والرفع من حدتها، وإدامة العوامل التي تعيد إنتاجها، حتى تبقى جل البلدان المتخلفة سائرة نحو مزيد من التخلف.. وهذا ليس كلام معلق في الهواء، بل تؤكده، للأسف، كل الأرقام والدلالات الموضوعية.

وتبقى القوة الضاربة ضمن أساليب الإستعمار الجديد المتطورة، هي الشركات المتعددة الجنسية التي تتحكم حاليا في ثلثي الإنتاج الصناعي لبدان العالم الثالث ونصف حجم مبادلاتها الخارجية !.

هذه الشركات، علاوة على ما تمتصه من أرباح هائلة على حساب عرق جبين الكادحين عبر العالم، هي التي واكبت وواصلت وطورت التقسيم

الدولي الإستعماري للعمل، عبر التحكم في السوق العالمية، وفرض الأثمنة البخسة على المواد الأولية التي تصدرها البلدان المتخلفة - بعد أن فرض عليها الإستعمار التخصص في إنتاج مادة أولية واحدة في أغلب الحالات، تخدم مصالحه وتكبل إقتصاد تلك البلدان - مقابل الأثمنة العالية بالنسبة لمواد الإستهلاك والبضائع المصنعة التي تنتجها تلك الشركات وتصدرها لبلدان العالم الثالث. ويمكننا أن نتصور الكوارث التي تصيب اقتصاد بلد ما، اعتمد على تصدير مادة أولية معينة لتمويل مشاريعه التنموية، فتفرض عليه الرأسمالية العالمية، فجأة، إنخفاضا صاروخيا في أثمنة تلك المادة.. (عائدات النفط في الجزائر مثلا انخفضت بخمسين في المئة في ظرف سنتين كمقدمات للأزمة الخانقة التي تتخبط فيها حاليا : فأي بلد يمكنه أن يتغلب على انخفاض مماثل في ميزانيته ؟..)

وبعد أن تتسبب هي بنفسها في الكوارث الاقتصادية والمالية، تأتي الرأسمالية العالمية «لترميم الخسائر» ومد يد «المساعدة» في شكل قروض باهضة الفوائد، «لإنقاذ» بلدان العالم الثالث من الإفلاس الحتمي، حسب ما يدعون، لكن في الحقيقة لإغراق تلك البلدان في الديون وتكبيلها بها، زيادة على استعمال فوائد تلك الديون كمصدر إضافي للربح، بحيث أن كل دولار تم منحه، إلا وعاد بضعفه، وكل ذلك باسم العمل الإنساني والخيري..

هكذا بلغت مديونية العالم الثالث أرقاما خيالية، وأصبح تسديد فوائدها يستهلك جل عائدات التصدير في تلك البلدان. وإذا كانت ديون العالم الثالث تشكل فعلا ظاهرة خطيرة، في حاضر ومستقبل بلدان العالم الثالث وفي العلاقات الدولية عموما، فإنها لا تشكل مصدر الأزمة ولا مسبباتها، بحيث يمكن حذفها والغاؤها (كما حدث بالنسبة لبعض بلدان أمريكا اللاتينية) فيتم إعادة انتاجها طالما ظلت قائمة الأسباب الحقيقية الكامنة وراءها، ألا وهي التبادل اللامتكافىء وتفكيك الاقتصاد الوطني لخدمة السوق الرأسمالية الدولية، وباختصار إخضاعه للتبعية ولإستراتيجية الإستغلال الرأسمالي.

ولضمان التنسيق والتكامل بين مختلف الأسلحة الإقتصادية الموجهة

ضد الشعوب، يأتي دور المؤسسات ودوائر القرار العالمية، من مراكز أبحاث مختصة، وأبناك دولية، وصندوق النقد الدولي (ص.ن.د) السيء الذكر وما يقوم به من أدوار خطيرة، مستعملا مسألة الديون لتدمير فرص الشغل والمكتسبات الإجتماعية تدميرا. وبذلك تكتمل الحلقة : الإستعمار الجديد والتبعية وهيمنة الشركات المتعددة الجنسية، فالتبادل اللامتكافىء، فالديون، فتدخل ص.ن.د. لفرض سير الإقتصاد الوطني في اتجاه مزيد من التبعية والتفكك والخضوع لنمط «النمو» الغربي الإستغلالي وتخريب الطاقات الوطنية المادية والبشرية، فمزيدا من الهيمنة والتبعية الإقتصادية والسياسية..

وتأتي تدخلات ص.ن.د. باستمرار لفرض نفس الشروط :

- تخفيض العملة الوطنية «لتشجيع التصدير»،

- حذف صناديق الدعم لمواد الإستهلاك الأولية،

- تخفيض الميزانيات الإجتماعية (التعليم، الصحة، السكن..) الى أقصى حد،

- فرض خوصصة القطاع العام وتفويت رصيد الدولة والشعب الكادح للخواص،

- الرفع من أسعار الخدمات العمومية (الماء، الكهرباء، النقل..)

- حذف مراقبة الأسعار وتجميد الأجور.

- الرفع من فوائد القروض والتقليل من فرص الحصول عليها،

- الزيادة في الضرائب..

وبالتالي تقليص السوق الداخلية والإستهلاك العام وتعميق عوامل الركود والأزمة الإقتصادية. ولماذا كل هذه الشروط التعسفية المجحفة ؟ فقط للإستمرار في الحصول على القروض والمعونات وتسديد فوائدها.. ومن تم يفرض ص.ن.د. ضرورة إعطاء الأسبقية للتصدير، ولو كان ذلك على حساب الحاجيات الوطنية، لأن التصدير هو مصدر العملة الضرورية لتسديد الديون وفوائدها، بالدولار بطبيعة الحال، وهكذا تضطر بلدان العالم الثالث التي «تتمتع» بالقروض والمعونات السخية الى إنتاج الكثير من المواد التي لا تستهلكها والخاصة بالتصدير، والى الإبتعاد عن انتاج المواد التي هي في أمس الحاجة اليها، واستيراد

الكثير من المواد التي تستهلكها بأثمنة باهضة..

ونتائج تدخلات ص.ن.د. معروفة وغنية عن أي تعليق : فخلال الثمانينات، انخفض المدخول الفردي بنسبة خمسة عشر بالمئة في أمريكا اللاتينية، وبنسبة عشرين بالمئة في افريقيا الى أن أصبحت مهددة بالإفلاس التام كقارة بأكملها. أما ما يجري في بلدان شرق أوربا الاشتراكية سابقا، فإنه لا يقل فضاعة، بحيث يتعلق الأمر بتدمير مرافق اقتصادية بما فيها تلك التي كانت في قمة التقدم التكنولوجي، والزج بالملايين في رحاب البطالة والضياع، لا لشيء إلا لفسح المجال للشركات المتعددة الجنسية لغزو أسواق تلك البلدان بدون منازع ولا منافس..

والجدير بالذكر أن تظافر مفعول مجمل هذه الأسلحة الإقتصادية والمالية، مع انعكاسات سياسة التسليح السالفة الذكر في الميادين الإقتصادية والإجتماعية، يؤدي حتما ليس الى الأزمة الهيكلية وحسب، بل الى الإختناق الإقتصادي والإفلاس المالي، مقابل استخراج فوائد هائلة بالنسبة للرأسمالية العالمية وحلفائها المحليون، الذين يقومون مقامها للتعويض عن التواجد الإستعماري المباشر، ولتوفير «الأمن» الضروري لحماية إستراتيجية الإستغلال - ولو عن طريق إغراق انتفاضات الخبز والكرامة في أنهار من الدماء - والحيلولة دون التحرر والتنمية الحقيقية، وإدامة الخنوع والإستبداد والتبعية.

وهذه التبعية نفسها أخذت تتطور اليوم نحو أشكال جديدة، تتمثل في توطيد الشراكة بين البورجوازية العالمية السائدة من جهة، والبورجوازية الطفيلية المحلية التابعة من جهة ثانية. ويتم هذا عبر نوع من حركة دائرية لترويج السلع ورؤوس الأموال : فمن جهة تهرب البورجوازية الطفيلية رؤوس الأموال نحو البلدان المصنعة، وتوظفها في البنوك وقطاعات العقار والسمسرة والتجارة وغيرها، مساهمة بذلك في تفقير بلدانها، ومن جهة ثانية تعمل بورجوازية البلدان المصنعة على نقل بعض الصناعات التحويلية الى بلدان العالم الثالث لتجنب العواقب الإقتصادية للتلوث واستغلال اليد العاملة الرخيصة، والإستفادة من البنيات التحتية لتلك البلدان مجانا، ومن الإمتيازات الجبائية، وحتى من المساعدات الرسمية الممنوحة لتلك البلدان..

وبهذه الحركة الدائرية ترتفع التبعية الى مرتبة الشراكة، كأسلوب متطور من أساليب الإستعمار الجديد، تستفيد منه البورجوازيتين المصنعة الأصلية والطفيلية الهجينة لمضاعفة أرباحهما، واستكمال إحكام الطوق على بلدان العالم الثالث لنهبها وتفقيرها وتجويعها.. وهذا التفقير لا يشمل الجوانب المادية والإقتصادية وحسب، بل يشمل أيضا الجوانب والطاقات المعنوية، لما تخلفه هيمنة الإستعمار الجديد من أوضاع اجتماعية تدفع أفواجا متتالية من الأطر المثقفة والكفاءات العالية الى الهجرة من أوطانهم (هجرة الأدمغة التي أشرنا اليها)، مما يستكمل تظافر عوامل التفقير المادية والمعنوية..

العدوان العسكري والحرب النفسية والإيديولوجية

ومن البديهي أن الهيمنة والتبعية الإقتصادية والمالية، لابد أن تنعكس بالتبعية السياسية والثقافية والإيديولوجية. وفي هذا الإطار تأتي الحرب الإيديولوجية والنفسية المكثفة التي تقودها أجهزة الإعلام العالمية ضد الشعوب، في شكل حرب صليبية إعلامية، تستهدف أولا وقبل كل شيء محاولة استلاب الشعوب، وتدمير قيمها الثقافية والحضارية، مقابل تركيز القيم الاستغلالية الفاسدة : العنف، الإجرام، الإنحلال الخلقي، سلطة وبطش القوي «الرابح» على الضعيف «الخاسر»، أما «النجاح» فيكمن في الجاه والمال الذي يسمح بشراء كل شيء.. وهذا هو محتوى «الرسالة الحضارية» التي تحملها إلينا يوميا المسلسلات الأمريكية «الشعبية» (الموجهة ضد الشعوب) ونظيراتها، والتي تبثها يوميا عشرات المحطات التلفزيونية، وتدخل كل البيوت في بلدان العالم الثالث أو البلدان المصنعة كما أسلفنا.

أما الخطاب السياسي، فيصب كله نحو تركيز وتبرير التسلط والهيمنة الرأسمالية الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة، وإطلاق العنان لإخضاع العالم بأسره لهذه الهيمنة المطلقة، في شكل استعمار جديد متجدد

إستبدادي ممركز، وإفساح المجال رحبا له، خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة، وذلك تحت شتى التبريرات الواهية التي لا تصمد لحظة واحدة أمام أدنى درجة من المنطق والتمييز. ومن ضمن تلك التبريرات التي أصبحت «موضة» في الآونة الأخيرة : «حق التدخل لأسباب انسانية» أو «لحفظ العدالة والقانون الدولي».. إلا أن الهدف الحقيقي هو التستر وراء هذه الحقوق أو الواجبات بشكل إنتقائيّ لخدمة استراتيجية الإستغلال والهيمنة العسكرية والسياسية والإقتصادية والثقافية.. وهذا الذي عبر عنه بوضوح الرئيس الأمريكي السابق ج. بوش عندما قال أنه «لا يجوز أن تكون المثل العليا مبررا للدخول في تناقض مع مصالح الدولة..» (آخر خطاب له أمام الأكاديمية العسكرية لويست بوينت).

ومعنى هذا أنه لا يجوز «التدخل لأسباب إنسانية» ضد الميز العنصري تجاه السود والهنود الحمر في الولايات المتحدة، خاصة بعد أحداث لوس أنجلوس، لأن في ذلك مس بمصالح الدولة، بينما من الضروري التدخل في الصومال، نظرا لأهمية القرن الأفريقي الإستراتيجي، ولإكتشاف النفط بها، ولضرورة فرض نظام عميل عليها، وكذلك الشأن بالنسبة لضرورة حماية الأكراد في العراق بقوة السلاح، أما الأكراد في تركيا فلا حقوق لهم، ناهيك عن حقوق الفلسطينيين، فلا قيمة لها من الناحية الإنسانية أمام حجم المصالح التي تؤمنها «اسرائيل»، أما احتلال القدس فمجرد تفاصيل، بينما تقتضي حماية الديمقراطية (هكذا !) في الكويت إلقاء ما يعادل ثمانية مرات قنبلة هيروشيما على العراق، وقتل أكثر من مائتي وعشرة آلاف مواطن بريء (حسب الصليب الأحمر الدولي). أما الحروب الأهلية باسم التعصب الاثني أو الديني، فمن الأفضل عدم التدخل فيها وإن بلغت من الخطورة والهمجية ما يشكل وصمة عار في جبين الإنسانية ـ كما هو الحال في يوغوسلافيا سابقا ـ لأن مثل هذه الحروب والفتن تخدم تجارة السلاح وتضعف الشعوب وتقوي شروط إخضاعها، فلم لا تشجيع طرف ضد الآخر، ومد هذا البلد أو تلك المجموعة الإثنية أو الدينية بالدعم المالي والعسكري والإستراتيجي، ولم لا تشجيع التطاحن بين العراق وإيران، وبين العرب والفرس، ريثما يحين وقت تحطيم العراق وتدميره، وفي

انتظار دور ايران، ومرورا بتخريب لبنان وتحطيم نموذجها الديمقراطي، وضرب ليبيا وفرض الحصار عليها ؟..

خلاصة : تطبيقات عينية لإستراتيجية واحدة

قد يطول بنا تعداد الأمثلة والأدلة، إلا أن الخلاصة واحدة : إن التدخل ضد الشعوب باسم القانون الدولي والإنسانية، وتحت تغطية الأمم المتحدة المدجنة والخاضعة للهيمنة الأمريكية، إن كل هذا جزء لا يتجزأ من استراتيجية الإستغلال الرامية الى إخضاع العالم للهيمنة الرأسمالية عبر إحكام الطوق على الشعوب بمختلف الأسلحة والوسائل المتظافرة المفعول، العسكرية منها والإقتصادية والمالية والإعلامية والثقافية والإيديولوجية..

إن تطبيقات هذه الإستراتيجية في البلدان المصنعة كما في بلدان العالم الثالث، ما هي إلا تطبيقات عينية لإستراتيجية واحدة تستهدف إخضاع العالم بأسره لنظام إستغلالي ممركز أوتوقراطي مطلق، وتؤدي حتما، في تفاعل وتراكم تأثيراتها، الى نتائج تصل من الخطورة حد الدفع بالإنسانية الى كوارث فظيعة لا يحمد عقباها..

هكذا نجد سنة 1993 أن ثمانين بالمئة من الخيرات الطبيعية للكون يستحوذ عليها ويستهلكها عشرين بالمئة من السكان فقط، بينما يلقى حتفه خمسة وعشرين مليونا كل سنة بسبب سوء التغذية.. أي أن نمط النمو الرأسمالي الغربي يفرض علينا كل يوم مقتل ما يعادل عدد ضحايا قنبلة هيروشيما.. كما فرض ويفرض خضوع ثمانين بالمئة من سكان المعمور للتبعية ولنمط مدمر من «النمو» توجد دوائر قراراته الأساسية خارج حلبة السيادة الوطنية.

هكذا تتعمق الفوارق الطبقية على الصعيد الدولي في ظل إستراتيجية الإستغلال الرأسمالي في عصرنا الراهن : الربح والتسابق عليه، والإغتناء والبدخ والثراء للأقلية المستغلة، والموت والبؤس والشقاء والتهميش للأغلبية الساحقة..

والأخطر من ذلك ليس هو الفوارق بحد ذاتها، بل الإرتفاع المضطرد

في وثيرة تعمقها (الفوارق بين بلدان الشمال الأكثر غنى وبلدان الجنوب الأكثر فقرا تضاعفت خلال الثلاثين سنة الأخيرة، حسب «برنامج الأمم المتحدة للتنمية») وكون تلك الفوارق مرشحة للحفاظ على نفس إتجاه التعميق بمزيد من السرعة والإتساع..

إن رفض هذا الواقع، ومعارضة النمط الإستعماري الجديد الأوتوقراطي المهيمن، وإيجاد بديل تقدمي إنساني له، قضية جوهرية ملحة في عصرنا الراهن. ولحسن الحظ، فإن الساحة العالمية ليست خالية للرأسمالية حتى تستفرد بها وتطبق إستراتيجيتها على هواها وكما تشاء، إذ هناك دور وفعل الحركة التقدمية العالمية التي تشكل الطرف الثاني في التناقض الأساسي العالمي، وهي بكفاحها الصبور الدؤوب في كافة واجهات التحرر والديمقراطية وبلورة البديل التقدمي، لازالت تشق طريقها باصرار، طريق السلم العالمي والتعاون والتبادل المتكافىء بين الشعوب، والعدالة الإجتماعية، حتى يصبح الشعار الثوري الإنساني : «حرية، مساواة، تآخي» حقيقة تشمل كل البلدان والأقطار، بشكل فعلي ومضمون إجتماعي ملموس، وتدخل الإنسانية عهد التقدم والتاريخ الحقيقي، بعد الخروج من عهد الظلمات هذا..

II ـ الحركة التقدمية العالمية واستراتيجية التحرير والديمقراطية والاشتراكية

من أهم الخلاصات التي يبرزها تحليلنا السابق حول النظام الرأسمالي العالمي وإستراتيجية الإستغلال، أن هذه الأخيرة لها طبيعة شمولية كونية، ومكونات وأهداف واحدة، وأن وسائلها وتكتيكاتها وتطبيقاتها العينية هي التي تتغير حسب الزمان والمكان. والحقيقة أن هذه الطبيعة الكونية ليست بالجديدة، بل إنها برزت منذ دخول الرأسمالية عهد الإمبريالية، وإقبالها ليس على الإستغلال الطبقي وحسب، بل على استلاب واستغلال شعوب بكاملها، ملتجئة في ذلك الى أساليب العهود البائدة من غزو واستعمار وعنصرية..

وإذا كانت هذه الظاهرة قد رافقت نشأة النظام الرأسمالي ـ ظاهرة النزوع الى غزو العالم بأسره وإخضاعه للإستغلال ـ فإن تحول الإستعمار إلى استعمار جديد، والتطور والنقلات التي تشهدها أساليب هذا الأخير عشية القرن الراهن، زيادة على عوامل التدويل والترابط والإندماج العالمي في المستويات الإقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية والإعلامية.. إن كل هذا يؤدي بشكل متزايد مضطرد إلى رفع إستراتيجية الإستغلال الى مستويات أعلى في التدويل والشمولية، ويكرس طابعها الكوني بمزيد من الوضوح والشفافية.

وبالمقابل، فإن التناقضات البنيوية للنظام الرأسمالي التي أشرنا اليها والتي لا تنفع معها الحلول الترقيعية التي تعمل في أحسن الأحوال على تأجيل تفجيرها مع رفعها إلى مستويات أعلى في الحدة والخطورة.. إن هذه التناقضات تكتسي أيضا طابعا كونيا سائرا نحو مزيد من الوضوح والتكريس. هكذا تبرز للعيان تجليات تلك التناقضات بشكل مثير في التشابه ما بين هذا البلد المصنع وتوسع رقعة «العالم الثالث» داخله حيث البطالة والبؤس والتهميش، وذاك البلد المتخلف وما يحتضنه من بورجوازية محلية وأجنبية تعيش في ترف وبذخ عاليين، بجوار (بالمعنى الجسدي للجوار) بؤس وشقاء الملايين.. وقصدنا هنا التأكيد على أن تناقضات الرأسمالية البنيوية المزمنة، أضحت هي الأخرى، وبشكل جلي معمق، تناقضات ذات طبيعة كونية شاملة..

وإذ أصبحت البورجوازية في عصرنا الراهن «عديمة الجنسية» على اختلاف أصولها ومنابعها، متأصلة مصنعة كانت أم هجينة طفيلية،

توحد ما بين مختلف شرائحها نفس استراتيجية الإستغلال وإيديولوجية الربح، ونفس المراجع الثقافية والأخلاقية والطقوسية.. إذاك يصبح من الشرعي موضوعيا وذاتيا الحديث عن النقيض الجلي - ضمن التناقض الأساسي العالمي - لهذه البورجوازية العالمية بمختلف تلاوينها، ألا وهي الشغيلة العالمية وكل الكادحين والمستضعفين، الذين يعانون جميعهم من عسف واستغلال نفس العدو الطبقي، ومن التطبيقات العينية لنفس استراتيجية الإستغلال. ويصبح من الشرعي والمنطقي أيضا الحديث عن حركة تقدمية عالمية بمختلف مكوناتها وروافدها، تجمع فيما بينها نفس الأهداف والطموحات المشتركة - كنقيض وبديل لأهداف الرأسمالية العالمية - نعني بذلك الطموحات الشعبية في التحرر والديمقراطية الشاملة الفعلية والإشتراكية.

وهذا ليس معناه تسطيح التمايزات والعسف على خصوصيات هذا البلد أو ذاك، أو هذه الحركة التقدمية أو تلك، بل على العكس من ذلك، تجسيد ما هو شامل وكوني عبر محتوياته المحلية الخاصة، وإبراز وتمتين الخط الرابط بين مختلف مكونات الحركة التقدمية العالمية، بهدف الرقي بها الى مستوى حركة عالمية منسجمة متناسقة مسلحة بإستراتيجية جامعة شاملة، حتى تضطلع بدورها التاريخي في مواجهة ودحض إستراتيجية الإستغلال الرأسمالية، وفتح الطريق أمام العهد الجديد الذي ينتظر الإنسانية جمعاء : عهد التحرر والديمقراطية والإشتراكية.. ومن تم نبدأ بتسجيل بعض الملاحظات حول المسار التاريخي للحركة التقدمية بمختلف مكوناتها المتميزة، قبل إبداء رأينا في الخطوط الجامعة الرابطة ذات الطبيعة الكونية، والتقاطعات في الأهداف والمصالح الموضوعية والذاتية، ومسألة التضامن الأممي والإستراتيجية المشتركة المفروض صياغتها..

1 - بعض الملاحظات حول المسار التاريخي للحركة التقدمية العالمية

في بداية هذا القرن، كانت الرأسمالية العالمية (التي فرضت على الإنسانية أول حرب عالمية عرفها التاريخ) تهيمن على ما يعادل 80 بالمئة من مساحة العالم، وتفرض إستغلالها الرأسمالي والإستعماري على أكثر من 70 بالمئة من سكانه.. واستحضار هذه الوضعية يبرز لنا بشكل جلي الأهمية التاريخية لأول ثورة إشتراكية (أكتوبر 1917) مكنت من كسر الطوق وهزم حلقة من حلقات النظام الرأسمالي، واستلام السلطة من طرف الطبقة العاملة والفلاحين. والى جانب هذا، شكلت الهزيمة الشنعاء التي تلقتها الفاشية - الصيغة الأكثر شراسة وعنفا للنظام الرأسمالي - بمساهمة حاسمة من طرف الإتحاد السوفياتي وجنود وقوات من مختلف أرجاء العالم، شكل هذا حدثا تاريخيا لا يقل أهمية.

الترابط التاريخي بين مكونات الحركة التقدمية العالمية

ومن الثابت أن كلا الحدثين، وما رافقهما من تطورات، وضمنها نشأة وبروز المعسكر الإشتراكي، لعبا دورا مساعدا مؤثرا في نمو وتطور وتوسع الحركات الوطنية، حركات التحرير الشعبية المناهضة للإستعمار عبر العالم. وهذه الأخيرة ساهمت بدورها مساهمة تاريخية في النضال المناهض للإمبريالية، وتمكنت في نهاية المطاف من تفتيت قواعد النظام الإستعماري الإستيطاني وإجباره على الرحيل من معظم مناطق العالم، مما أضفى على تلك الحركات التي ضمت مئات الملايين وخاضت كفاحا عظيما تخللته تضحيات جسيمة، أضفى عليها طابعا تقدميا عالميا تم تكريسه وتتويجه بالإعلان العالمي عن حق الشعوب في الإستقلال وتقرير المصير (الأمم المتحدة 1960). ومما لاشك فيه أن حركة التحرير

الشعبية العالمية قد شكلت عاملا مساعدا أساسيا في تطور الأنظمة الإشتراكية القائمة بعد الحرب العالمية الثانية، وقيام ثورات اشتراكية أخرى عبر العالم، لأنها لعبت دورا تاريخيا في فتح جبهات كفاحية جديدة ضد الإمبريالية العالمية، وإضعافها وإجبارها على التراجع عن صيغتها الإستعمارية العتيقة وإحداث جملة من التحولات الأساسية في هياكلها واستراتيجيتها وخططها.

ومع تحول الإستعمار المباشر الى استعمار جديد، بتواطؤ مع طبقات طفيلية محلية لا وطنية ولا ديمقراطية، انتقلت حركات التحرير الشعبية الى موقع النضال الوطني والديمقراطي في آن واحد لاستئصال مخلفات الإستعمار ووضع أسس التحرر الحقيقي والتنمية والعدالة الإجتماعية. ولقد سبق للينين أن برهن على أن النضال من أجل الديمقراطية جزء من النضال الثوري الاشتراكي - خاصة في مراحل نشوء وتبلور الحركة الثورية - إذ كلاهما يستمدان شرعية وجودهما من النضال ضد النظام الإجتماعي الواحد (النظام الرأسمالي) ومن تم ترابطهما وتكاملهما، وتظافر نضال القوات الموضوعية التي تعمل على نصرتهما. وهذا ما يميز حركة التحرير الشعبية العالمية المعاصرة التي تدمج في كفاحها بين مهام التحرير والديمقراطية والإشتراكية، الشيء الذي لا يخلو من التعقيدات والتداخلات. وبالتالي فإن مسيرة هذه الحركة لا يمكن أن تكون وفق خط مستقيم لا يعرف الإعوجاج ولا الإنحدار، بل قد تعرف مراحل من المد والجزر، شأنها شأن كل الحركات الإجتماعية.. وباختصار فإن حركة التحرير الشعبية، تاريخيا وحاليا، جزء لا يتجزأ من الحركة التقدمية العالمية، حققت العديد من الإنتصارات (انتصارات شعوب افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا في معاركها من أجل الإستقلال، الإنتصارات النوعية في فيتنام وكوبا، سقوط العديد من الأنظمة الفاشية الأوتوقراطية وتصاعد الكفاح المستميت ضد الفاشية والعنصرية في إفريقيا الجنوبية وفلسطين المحتلة..) كما أن هذه الحركة مؤهلة اليوم لتساهم مساهمة فعالة في النضال ضد الإستعمار الجديد واستراتيجية الإستغلال العالمية.

أما بالنسبة للحركة العمالية في البلدان الرأسمالية المصنعة، فإن

علاقات التأثير المتبادل بينها من جهة، وبين الأنظمة الإشتراكية وحركات التحرير الشعبية من جهة ثانية، لا تقل أهمية ووضوحا. لقد ساهمت الحركة العمالية في تلك البلدان مساهمة لا يستهان بها في الصراع الطبقي ضد الرأسمالية، وحقق كفاحها مكاسب مرموقة، إجتماعيا وسياسيا وفكريا، ناهيك عن مساهمتها النظرية في استكشاف القوانين العلمية للإشتراكية وبلورة إيديولوجية الشغيلة والكادحين، فكرا وممارسة. وهذا كله لم يساهم في إضعاف الإمبريالية بالنضال من داخلها وحسب، بل شكل «الخميرة» التي أدت الى بروز أول ثورة اشتراكية في العالم، وتلك التي تلتها، زيادة على دور الحركة العمالية في البلدان المصنعة في التأييد والدعم المباشر لتلك الثورات من جهة، ومن جهة ثانية :تأييد وخدمة حركات التحرير الشعبية من خلال النضال الجري، ضد الإستعمار في عقر داره.

وبالمقابل، حظيت الحركة العمالية في البلدان المصنعة بالدعم المباشر من طرف الأنظمة الاشتراكية، كما استفادت بشكل مباشر أيضا من كفاح حركات التحرير الشعبية الموجه ضد نفس العدو المشترك والذي ألحق الهزيمة بذراعه الإستعماري. فليس من قبيل الصدف أن تتحقق العديد من المكاسب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للشغيلة في أوربا الغربية، في نفس الظرف التاريخي الذي تصاعد فيه الكفاح التحرري في المستعمرات مرغما النظام الرأسمالي على التراجع والتقهقر.

وإذ لم تتمكن الحركة العمالية في البلدان المصنعة من تحقيق ثورات إشتراكية واستلام السلطة، كما هو معروف، فإن ذلك يرجع لأسباب تاريخية ليس موضوعنا الدخول في تفاصيلها، بل نكتفي بالإشارة الى أنه من ضمن تلك الأسباب : انتقال الرأسمالية الى مرحلة الإمبريالية وتمكنها من استخراج فائض قيمة إضافي عن طريق استعمار واستغلال الشعوب، وتحويل مراكز نفوذها الإقتصادي الأساسية الى شركات عديمة الجنسية تتخطى الحدود الجغرافية والقانونية، زيادة على جملة من التعديلات والخطط التي أشرنا اليها في معرض وصفنا لاستراتيجية الإستغلال العالمية. ومما لاشك فيه أن فائض القيمة الإضافي هذا ينعكس بشكل مباشر على موازين القوى وقوانين الصراع الطبقي في البلدان

المصنعة، إذ أن ذر بعض فتاته على الطبقات الشعبية في البلدان المصنعة يساهم في تأجيل تفجر التناقضات الهيكلية للنظام الرأسمالي، ويؤثر على حقيقة الصراع الطبقي في تلك البلدان.

وهنا أيضا نجد عوامل الترابط الموضوعي بين حركة التحرير الشعبية العالمية والحركة العمالية في البلدان المصنعة، ذلك أن الصراع الطبقي في تلك البلدان لن يعود إلى حقيقته، ولن تفتح له آفاق التطور الديمقراطي والإشتراكي، إلا بتحرر الشعوب وانعتاقها، ووضع حد لجشع الرأسمالية وهيمنتها وتمكنها من أرباح خيالية إضافية عبر استعمار الشعوب بشكل جديد، الشيء الذي يعزز مواقعها وسلطتها الإقتصادية والسياسية وهيمنتها داخل بلدانها الأصل نفسها.

وهذا كله لم يمنع الحركة العمالية في البلدان المصنعة من تحقيق مكاسب هامة، ذات القيمة الإنسانية الكونية، وذلك عبر مسيرتها النضالية التاريخية. وتتعلق تلك المكاسب أساسا بميدان حقوق الإنسان بمضمونها الشمولي الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي. وقد تظهر هذه المكاسب التي تحققت وترسخت خلال هذا القرن وكأنها مجرد قضايا جزئية معزولة، لكن نظرة خاطفة على ظروف عيش الشغيلة في بداية القرن في تلك البلدان، وظروف عيشها اليوم، توضح لنا أهمية المكاسب التي تحققت والتي تشكل في مجموعها ومجملها وتراكماتها، تحولات ونقلات نوعية، بشكل يكاد يعادل في محصلته العامة ثورة تدريجية إن صح التعبير، فرضت على النظام الرأسمالي تغييرات مسترسلة من داخله (من كان يتصور مثلا في بداية القرن حق العامل في العطلة المؤدى عنها، والضمان الإجتماعي، والتعليم المجاني الإجباري، والتعويضات عن البطالة، واختفاء الإعتقال السياسي ومتابعة المواطنين بسبب أفكارهم، والحقوق والحريات الديمقراطية..الخ) وكل هذا لم تتفضل به البورجوازية عن طيب خاطر، بل انتزعته الشغيلة بكفاحاتها المسترسلة باستماتة وإصرار، وفي طليعتها المناضلين النقابيين والسياسيين وما قدموه من تضحيات، إذ النضال المستميت وحده مكن من ترسيخ المكتسبات بشكل يظهرها اليوم في تلك البلدان وكأنها مكاسب عادية يتمتع بها الإنسان بمجرد ولادته، في حين أنها كانت تظهر كمجرد حلم

صعب المنال..

وبخصوص الأنظمة الإشتراكية، التي خرجت عن دائرة الهيمنة الإمبريالية المباشرة بمقتضى ثورات شعبية حقيقية، فإن الرأسمالية قد اعتبرت بروزها ونشأتها بمثابة هفوة أو غلطة ارتكبها التاريخ، وجب القضاء على آثارها في أسرع وقت ممكن، وبكل الوسائل، من تدخل عسكري وردع وعنف وحصار إقتصادي وإعلامي وحروب ساخنة وباردة.. ومع ذلك استمر المعسكر الاشتراكي موجودا قائما أزيد من سبعين سنة، الى أن اختلت موازين القوى لصالح الرأسمالية العالمية لأسباب داخلية وخارجية معا..

سقوط المعسكر الإشتراكي..
والحاجة الماسة إلى استراتيجية مشتركة

لقد نشأت الأنظمة الإشتراكية ليس في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما كما كان منتظرا، لكن في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متخلفة، ومعوقات تاريخية كبيرة، وتمكنت رغم ذلك، وفي ظرف وجيز من التغلب على مشاكل مستعصية كالمجاعة والأمية والبطالة، وحققت نموا إقتصاديا سريعا حتى مطلع السبعينات، ومكاسب اجتماعية لا يستهان بها في مختلف مرافق الحياة كالسكن والشغل المضمون للجميع والتعليم المجاني والصحة والرياضة والثقافة الشعبية.. وذلك قبل أن تدخل تلك الأنظمة في أزمة خطيرة أدت بها الى الإنهيار والإختفاء. وإذ ليس بوسعنا تشريح الصيرورة التي أدت الى هذا الإنهيار ولا الدخول في تفاصيلها، نكتفي بالتذكير بعجالة ببعض العوامل الأساسية التي بات من الواضح أنها ساهمت بشكل حاسم في ذلك :

- الأوضاع المتخلفة للبنية التحتية غداة الثورة واستمرار تعايش البنيات الرأسمالية وما قبل الرأسمالية جنبا الى جنب مع البنيات الإشتراكية، في مرحلة بناء الإشتراكية،
- إستبدال النظام الرأسمالي بنمط مركزي مبني على تأميم وسائل

الإنتاج والتبادل وجعلها ملكا للدولة، مع الإبقاء على طرق قديمة في التسيير وفق منطق الإنتاجية،

- الجمود العقائدي وعدم الحفاظ باستمرار على دينامية التجديد والحركة والنضال ضد الهياكل والقيم والعقليات القديمة،

- اعتماد البيروقراطية والسماح بتكوين طبقة طفيلية تمارس الإستغلال عبر التحكم في وسائل التوزيع،

- الرقابة وكبح الحريات من طرف الجهاز الحاكم، وضرب المبادرة الفردية والجماعية للمواطنين عبر الإفراط في المركزية وتحكم أجهزة الدولة في جميع مرافق الحياة، وحرمان الشغيلة تدريجيا من دورها السياسي في تسيير الدولة والمجتمع، في حين أن الإشتراكية لا يمكنها أن تكون سوى من صنع الإبداعات والطاقات الخلاقة للشعب،

- تحول الأحزاب الثورية عبر اندماجها في الدولة الى نوع من إدارات ملحقة لهذه الأخيرة، وتخليها عن دورها الطليعي الذي لا يمنح ولا يقرر من أعلى بل يكتسب في معمعان النضال والعمل، وضرب التعددية السياسية والثقافية لصالح سلطة الحزب والدولة بشكل أحادي الجانب،

- دور التسليح وسباق التسلح في تجميد طاقات وموارد هائلة على حساب التنمية الإقتصادية والإجتماعية،

- تصاعد وتيرة الثورة العلمية والتقنية في الغرب الرأسمالي وتزامن ذلك مع الأزمة الداخلية للأنظمة الإشتراكية، الشيء الذي مكن الرأسمالية وشركاتها العديمة الجنسية من ربح المعركة التكنولوجية، وتحضير مقومات الفوز العملي في معركة التنافس الإقتصادي والحرب الباردة بصفة عامة..

إن هذه العوامل وغيرها، مع تظافر مخلفاتها ومفعولها، هي التي أدت الى تلك الخسارة الفادحة في صفوف الحركة التقدمية العالمية التي خلفها سقوط المعسكر الإشتراكي الذي كان يلعب دورا هاما في كبح جماح الإمبريالية والحد من شراستها وجشعها، كحليف موضوعي للحركة العمالية في البلدان المصنعة وحركة التحرير الشعبية في شبه المستعمرات.

ومن الواضح والموضوعي أن الحركة التقدمية العالمية، قد نشأت

وتطورت عبر نشأة وتطور مكوناتها الثلاث : البلدان الإشتراكية والحركة العمالية في البدان المصنعة وحركة التحرير الشعبية في المستعمرات وشبه المستعمرات، يجمع فيما بينها النضال من مواقع مختلفة ضد نفس العدو - الرأسمالية العالمية - كما تجمع فيما بينها موضوعيا علائق الترابط الجدلي والدعم المتبادل كما أسلفنا.

وإذا كان سقوط المعسكر الإشتراكي خسارة كبيرة لا يجوز التغاضي عنها، بقدر ما يتحتم استخلاص الدروس العميقة منها، فإن كل هذه المستجدات لم تقلل من الطابع الكوني للحركة التقدمية العالمية الممثلة والمدافعة عن مصالح الشغيلة العالمية وكل المستضعفين، ومن حاجتها الماسة الى استراتيجية مشتركة توحد صفوفها، بل إن هذا الطابع الكوني لم يزدد سوى ترسيخا في ضوء ما يشهده عالمنا الراهن من تطورات عميقة تدفع كلها نحو مزيد من الترابط والتواصل والتدويل، ومايعرفه النظام الرأسمالي نفسه من مركزية وهيمنة مطلقة على العالم، الشيء الذي يطرح بإلحاح ضرورة بلورة البديل التحرري الديمقراطي التقدمي في إطار استراتيجية مشتركة.

2 ـ معالم استراتيجية مشتركة للحركة التقدمية العالمية

أشرنا في الفقرات السابقة الى انهيار المعسكر الإشتراكي وما خلفه من خسارة فادحة بالنسبة للحركة التقدمية العالمية، كما أشرنا في معرض الحديث عن استراتيجية الإستغلال الى الخطة المرسومة والسائرة في التنفيذ بالنسبة للإتحاد السوفياتي وبلدان شرق أوربا من طرف الرأسمالية العالمية، ومايرافق تلك الخطة من خراب وتدمير إقتصادي ومعنوي وخلقي، يستهدف الزج بمجمل تلك البلدان في نفس أوضاع التخلف والتبعية التي تعيشها بلدان الجنوب، مع ما تحبل به تلك الأوضاع من عنف وحروب أهلية وشغب قد يهدد ليس أمنها وطمأنينتها وحسب، بل أمن وسلامة الإنسانية بأسرها (مع ما تراكمه تلك المناطق من أسلحة نووية على الخصوص). كما تعرضنا لأوضاع الشغيلة والكادحين سواء في بلدان الشمال المصنعة الغنية أو في بلدان الجنوب المستضعفة، وماتشاهده تلك الأوضاع من تأزم وتدهور وتهميش..

ومجمل هذه الأوضاع الصعبة، والمأساوية في بعض ظواهرها، لا يمكن أن تبعث على الإرتياح أو التفاؤل بالمنطق الشعبوي الذي ينتعش ويتغذى من أزمة وبوس الكادحين.. بل إن الصعوبات والتدهور والتأزم والتهميش والإستلاب المتزايد الذي يعيشه كل الشغالين والكادحين والمستضعفين عبر العالم، ليست سوى عراقيل إضافية موضوعية في وجه الإنعتاق والتقدم، فنحن لا نبتهج لها بالمنطق الدرامي العدمي، بقدرما نسعى الى تحليلها بشكل موضوعي لمحاولة استكشاف عواقبها وتأثيراتها، واستنباط ما تحمله من طاقات كامنة من شأنها التأسيس للجديد والمستقبلي من رحم القديم والبالي، وما قد تتيحه من تجميع وتوحيد للطاقات والصفوف في اتجاه خدمة المثل الإنسانية العليا.

هذا مع العلم بأن كل الأزمات والانهيارات الحضارية التي عرفها تاريخ الإنسانية، قد حسمت باستمرار لصالح التقدم في اتجاه خدمة تلك المثل ـ مثل السلام والعدالة والأخوة والمساواة في الحقوق بين بني البشر ـ بالرغم

مما رافقها من تدمير وخراب مادي وتدهور خلقي.. هكذا كان بالنسبة لحضارات عريقة ولاختفاء نظام العبودية لصالح الإقطاعية وتراجع هذه الأخيرة لصالح الرأسمالية، وهكذا سيكون بالنسبة لأزمة الرأسمالية العالمية وما تشهده نهاية هذا القرن من مآسي وأزمات حادة.. وهذا الدرس الذي يلقنه التاريخ باستمرار هو الذي يبعثنا على التفاؤل الثوري المبني ليس على الإعتبارات العاطفية الغيبية العشوائية، بل على التحليل العلمي والمثل والمشاعر الإنسانية النبيلة في آن معا..

وإذا كان سقوط المعسكر الإشتراكي ـ الذي صنفناه ضمن الخسارات الفادحة ـ قد وضع حدا لاستقطاب العالم الى قطبين تدور فيما بينهما حرب باردة بلا هوادة (وساخنة في بعض المناطق والحالات) فإنه أدى في نفس الوقت الى توضيح التناقض الأساسي على المستوى العالمي بشكل لم يسبق له مثيل، كتناقض تناحري تتواجه فيه الرأسمالية العالمية الشمالية الأصل وحلفائها وعملائها المحليين في مختلف بقاع العالم، مع الشغيلة العالمية والكادحين ومجمل شعوب الجنوب والشرق المستلبة والمستضعفة. ومن هذا التناقض الأساسي والجوهري تتفرع كل التناقضات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية..

وإذا كانت الرأسمالية، وهي المهيمنة عالميا على كافة المستويات، مسلحة باستراتيجية شاملة للإستغلال تتجلى تطبيقاتها العينية في كل بقاع العالم، ومنها تستمد كل الأهداف والخطط الفرعية في كل المجالات، فإن الطرف النقيض في التناقض الأساسي، الشغيلة العالمية وكل الكادحين، لازال يعاني من التشتت والتقوقع والإنغلاق على الذات، وما يفتحه ذلك من نواقص وثغرات تستغلها وتتسرب منها التيارات الظلامية الرجعية ـ باسم الدين أو الجهوية أو الإثنية ـ مهددة بالدفع بالكادحين الى أوضاع القرون البائدة والمحن والمآسي الدرامية..

وفي أحسن الأحوال، فإن ما يجمع بين القوى التقدمية ـ بمعنى الطامحة الى خدمة المثل الإنسانية السالفة الذكر وجعلها تقطع أشواطا أخرى الى الأمام ـ هو منطق التضامن أمام الأزمة والإستغلال، أو تقاسم الهموم.. وبالرغم من إيجابية وأهمية التضامن، بمعناه الجهوي أو الأممي، فإنه يبقى متخلفا بالنسبة لمتطلبات العصر، إذ يحكمه منطق إنسانوي

دفاعي ولا يرقى الى مستوى الهجوم وانتزاع المبادرة من أجل المشروع التقدمي القائم الذات.. وما أحوج المستضعفين عبر العالم إلى المبادرة لتجميع الطاقات وصبها في بوتقة النضال التحرري التقدمي لتكثيف الطاقات وتظافرها ومضاعفة مفعولها خدمة لنفس الأهداف المشتركة.

وللتوضيح فإننا لا ندعو هنا الى الرجوع الى الصيغ الستالينية البائدة في تشكيل الأمميات والهياكل البيروقراطية على غرار إقامة الكنانس.. بل المطروح هو إيجاد صيغ التنسيق المرنة الفعالة التي تؤمن التكامل الفاعل بين مختلف مكونات الحركة التقدمية العالمية، احتراما لمواقعها وواقعها الحقيقي الموضوعي، وخصوصيات واستقلالية قرار كل طرف من الأطراف المكونة لها، واحتراما لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات أيا كان المنبع الأصل، شماليا أو جنوبيا، شرقيا أو غربيا، بدون تعصب ولا أبوية ولا غرور..

والمطروح أيضا هو التوصل الى مستوى من الوعي يجعل كل طرف يقتنع بأن قضيته في ظروف عصرنا الراهن هي أيضا قضية بقية الأطراف الأخرى، لن يتمكن من حلها والفوز النهائي بشأنها إلا بمساهمة أشقائه وحلفائه عبر العالم، ومن تم اقتناع الجميع بجملة من الأهداف المشتركة تنصب الجهود على خدمتها من مواقع مختلفة، علاوة على القضايا الخصوصية التي تبقى ملكا لأصحابها، ومن مسؤولياتهم النضالية، والتي لن تخرج عن إطار النضال التقدمي العام في نهاية المطاف.

فأزمة شعوب العالم الثالث لم تعد تهمها لوحدها، بل تهدد بظلالها العالم بأسره، وتؤثر في الحياة اليومية داخل البلدان الغنية نفسها التي تشهد بروز وتوسع ظواهر التخلف والتهميش من داخلها. وشعوب البلدان المصنعة الغنية لن تتمكن من انتزاع الديمقراطية الحقيقية بمضمونها الشامل الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي، إلا بتحرر شعوب الجنوب وانعتاقها من الهيمنة والتبعية. وبالتالي فعلى الحركة التقدمية في البلدان المصنعة، بمختلف شرائحها، أن تدرك جيدا أن قضية شعوب العالم الثالث هي قضيتها أيضا وبالمقام الأول، ومن تم ضرورة تخليها عن تزكية أي شكل من أشكال الإستعمار الجديد، بشكل

مباشر أو غير مباشر، والتوجه نحو النضال الجاد لفرض بناء علاقات متكافئة عادلة خالية من التبعية بمختلف أشكالها مع بلدان وشعوب العالم الثالث. ذلك أن الهيمنة والسيطرة وفرض التبعية، وإن كانت تؤمن بعض المصالح في المدى القريب، فإنها تؤدي حتما، وبالطريقة الفجة التي تمارس بها اليوم، إلى الإنتحار الجماعي ليس إلا..

وباختصار، فإن المطلوب هو الإرتقاء الى مستوى صياغة إستراتيجية مشتركة، لمواجهة ومناهضة استراتيجية الإستغلال وتقديم بديل تاريخي لها، تلك الإستراتيجية التي توحد وتكتل البورجوازية وصنائعها عبر العالم، وترسم طريقهم المشترك، وتوفر لهم إمكانات الدعم المتبادل في كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية والإيديولوجية والثقافية والإعلامية..

ومن البديهي أن التوصل الى صياغة استراتيجية مشتركة بين كافة القوى التقدمية يستلزم العديد من المشاورات والإجتهادات والأخذ والعطاء بين مختلف مكونات الحركة التقدمية العالمية. ولذا نكتفي هنا بمساهمة متواضعة، تستهدف في مرحلة أولى طرح الخطوط العريضة للقضايا والأهداف التي تستقطب الإهتمام المشترك والتي من شأنها أن تشكل أهدافا استراتيجية تتملكها كافة أطراف الحركة التقدمية العالمية.

خطوط عريضة في الأهداف الإستراتيجية المشتركة

وهذه الأهداف نستمدها بشكل طبيعي ومنطقي من الإعتبارات والحيثيات التي عرضنا لها في مختلف حلقات هذه المقالة، التي لا نرى داعيا لتكرارها، مكتفين بمقاربة تلك الأهداف في محتوياتها العامة والكونية، علما بأن لها محتوياتها وتطبيقاتها الخصوصية حسب الموقع والواقع العيني لكل طرف من أطراف الحركة التقدمية العالمية، وحسب الواقع الملموس لهذا البلد أو ذاك ولهذه الأمة أو تلك..

السلم العالمية ونزع السلاح

إن تحقيق السلام العالمي، ووضع حد للحروب المدمرة التي تؤججها الرأسمالية العالمية (في حنينها للحروب العالمية وللحرب الباردة البائدة) بشكل مباشر أو غير مباشر، ووضع حد لسباق التسلح والتوجه بشكل جدي نحو نزع السلاح وخاصة النووي منه، ورفض منطق الأحلاف العسكرية الذي أكل عليه الدهر وشرب، والحد من تجارة السلاح المخجلة.. إن كل هذا يشكل ليس فقط شروط سلامة الإنسانية واستمراريتها، بل شروطا لا محيد عنها لانعتاق الشعوب وخروجها من الأزمة العالمية التي تعيشها في كافة المجالات.

التحرر السياسي والإقتصادي والثقافي

وإذا كانت حركة التحرير الشعبية قد حققت عبر كفاحها التاريخي المرير انتصارات باهرة ضد الإستعمار المباشر، فإن النضال ضد الإستعمار الجديد مسألة استراتيجية تهم كافة أطراف الحركة التقدمية العالمية، شمالا وجنوبا، ويستهدف :

- محو مخلفات الإستعمار، وإجباره على الرحيل من المناطق التي لازال يحتلها ظلما وتعسفا،
- تحقيق السيادة الوطنية والسياسية لكافة الشعوب، بوضع حد لتدخل دوائر الرأسمالية العالمية في الشؤون الداخلية للشعوب خدمة لمصالحها الخاصة باسم «حق التدخل لأسباب إنسانية»، وإنهاء الإبتزاز الإستراتيجي والسياسي، وإجلاء كافة القواعد العسكرية الأجنبية، وتمكين الشعوب من سيادتها وحقها في تحديد سياساتها الداخلية والخارجية التي تخدم مصلحتها بكل حرية وبعيدا عن كل أشكال الضغط والإرهاب الدولي.
- تحقيق التحرر الإقتصادي والمبادلات المتكافئة، بوضع حد للعوامل الهيكلية التي تؤدي الى التبعية وتفرض التبادل اللامتكافىء وتكرس

الإستغلال الإستعماري الجديد، وإيجاد حلول فورية لمسألة المديونية، ووضع حد بشكل خاص لجشع الشركات المتعددة الجنسية، وإحداث التغييرات الإقتصادية والإجتماعية التي تستأصل جذور التخلف وتفتح طريق التنمية في إطار من العدالة الإجتماعية. وهذا التحرر يعني أيضا شعوب البلدان المصنعة التي تفوت مصالحها الوطنية لصالح الشركات المتعددة الجنسية، كما تستلب إرادتها ومساهمتها في إقرار السياسة الإقتصادية التي تخدم مصالحها الفعلية، علاوة على أن تحرر العالم الثالث شرط لتحررها وتقدمها هي نفسها على المدى المتوسط والبعيد..

- التحرر الثقافي، ووضع حد للهيمنة الثقافية الامبريالية الأحادية الجانب، والسعي الى تحقيق نظام عالمي للإعلام ينهي التلاعب بالصور والكلمات والتزوير والتعتيم لأجل الإستلاب، والعمل على محاربة الأمية عالميا، ونهج برامج تكوينية وتعليمية وثقافية تراعي متطلبات العصر وخصوصيات الثقافات المحلية في آن واحد، وبالتالي فتح طريق التنمية الثقافية كجزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة.

العدالة والنظام العالمي الجديد

وإن فرض احترام الأمن والسلم العالمية وتحرر الشعوب واحترام سيادتها تعد كلها مقدمات لإحداث نظام عالمي جديد تحكمه المفاهيم الكونية للعدالة، ويشمل كل المجالات بشكل شامل، وعلى رأسها ضمان السلم والأمن للشعوب والحكم بالإنصاف بين الدول في حالة الخلاف والتوتر وفق القرارات الديمقراطية لأغلبية المجتمع الدولي، والسهر على التبادل المتكافىء والتعاون الإيجابي في كافة المجالات الإقتصادية والمالية والإعلامية والثقافية..

حقوق الإنسان والديمقراطية

وان كانت هذه المسألة تهم الحياة الداخلية للبلدان والشعوب، فإنها تشكل قواسم وأهداف مشتركة للجميع وتكتسي طابعا كونيا لا جدال

فيه. فمن جهة شعوب الجنوب التي لازال معظمها يكافح ضد العسف والإستبداد ما قبل الرأسمالي ومن أجل إرساء أسس الديمقراطية وإحداث هذه الأخيرة ولو في حدودها الدنيا، ومن جهة أخرى شعوب الغرب الرأسمالي التي قطعت أشواطا على طريق فرض حقوق الإنسان لكنها لازالت تعيش في ظل الديمقراطية البورجوازية الشكلية في العديد من جوانبها، والتي لا تشكل في أي حال من الأحوال النموذج الأوحد الذي يقتدى به في كل زمان ومكان..

وفي جميع الحالات، فإن كافة الشعوب والحركات التقدمية التي تمثل مصالحها، مطالبة اليوم بمزيد من النضال والكفاح لفرض الديمقراطية بمفهومها ومضمونها الشامل، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، ديمقراطية فعلية تتجاوز الأشكال التفويضية لترتقي الى مستوى تحقيق المواطنة الكاملة الحقة والعدالة الاجتماعية، وتضمن المساهمة المباشرة للمنتجين والمواطنين في اتخاذ القرارات التي تهم حياتهم اليومية والمستقبلية، وتسمح بتحقيق التطبيق الفعلي لحقوق الانسان في شموليتها وديناميتها وتحرر الفرد وبلورة طاقاته الخلاقة كشرط لتحرر وتقدم المجتمع ككل.

وعلاوة على أهمية حقوق الإنسان والديمقراطية في حد ذاتها، فإنها شروط لا محيد عنها لتحقيق الأهداف السالفة الذكر من سلم وتحرر ونظام عالمي جديد..

التعاون المتكافىء بين الشعوب

إن التقدم الذي يشمل الإنسانية جمعاء لن يكون إلا ثمرة ونتيجة طبيعية للسلم العالمية والعدالة وتحرر الشعوب في إطار الديمقراطية الشاملة، تلك القيم الإنسانية العالية التي ستفتح عهدا جديدا يضع حدا للتخلف وضياع أقطار بكاملها، وسلب ونهب الخيرات وتهديد البيئة بشكل لا رجعة فيه، وتحويل نتائج ومكتسبات الثورة العلمية والتقنية لفائدة سلطة المال والعنف والإستغلال، ويفتح آفاق التعاون المثمر بين الشعوب في ظل علاقات دولية جديدة خالية من الهيمنة والتبعية..

وبإضافة الى ذلك، فإن تجاوز الأوضاع المأساوية التي تشهدها نهاية هذا القرن، لن يتأتى إلا بدحض وهزم استراتيجية الإستغلال العالمية، وهزم النظام الرأسمالي العالمي ايديولوجيا وفكريا وسياسيا وثقافيا.. لأن المستقبل بكل تأكيد ليس لإيديولوجيته الإستغلالية الساقطة، بل لنقيضها وبديلها التاريخي : الإشتراكية العلمية التي تحمل وحدها آمال الإنسانية في الإنعتاق والغد الأفضل.

ان مجمل هذه الأهداف الأساسية ليست مجرد شعارات نرفعها بالمناسبات، بل أن لها مضمونها النضالي الحقيقي، في حين أنها ليست لها أركانا معزولة عن بعضها البعض، بل تحكمها علاقات الترابط والتفاعل، إذ لا سلم بدون تحرر، ولا تحرر بدون عدالة ونظام عالمي جديد ولا بدون ديمقراطية، ولا ديمقراطية فعلية بدون مضمونها الإجتماعي الإشتراكي، والعكس بالعكس..

ونشير هنا عرضيا الى أن حزب الطليعة من جهته، كان سباقا منذ عقود الى تجسيد هذا الترابط الجدلي بين أهدافه الإستراتيجية من خلال شعاره المركزي : تحرير - ديمقراطية - اشتراكية الذي تم التعرض له وتشريحه في غير هذا المكان، والذي يتضمن بطبيعة الحال أبعاده الكونية ويجسد في نفس الوقت مضمونا عينيا ملموسا للإستراتيجية التقدمية الكونية التي ندعو الى إقامتها..

هذه إذن هي المحاور والأهداف الأساسية التي من شأن بلورتها وتعميق الحوار حولها، وتنسيق الممارسة العملية التي تخدمها، تمكين الحركة التقدمية العالمية من صياغة استراتيجيتها المشتركة وتجميع شتاتها ولم شمل كل القوات والطاقات التي لها مصلحة في نصرتها.. فما هي حظوظ نجاح عمل من هذا القبيل وفي ظل أي شروط سيعرف طريقه الى النور ؟

خاتمة : نضال شاق .. وآفاق مشرقة

إننا لا نتجاهل أن تحقيق الأهداف السالفة الذكر، يمر بالضرورة عبر كفاح شاق مرير في ظروف من الحروب والعدوان المباشر والأزمة المتأججة والحرب الطبقية الإقتصادية والإعلامية والتكنولوجية المحتدمة، والصراع الفكري والإيديولوجي الذي لا هوادة فيه، وبالتالي الصعوبات الجمة والتضحيات الكبيرة التي تنتظر مختلف القوى التقدمية عبر العالم، في هذا الرهان والتحدي المطروح أمامها. ورغم هذا وذاك، يبقى من المحتم على شعوب العالم خوض هذا التحدي، وقد تتعرض طموحاتها للردع أو الإحتواء والتشويه، وتتعرض إرادتها للتزييف والتزوير، لكن ذلك لن يكون أبديا، وستعرف تلك الطموحات حتما طريقها الى النور، بحكم هوية الإنسانية نفسها وسعيها الدائم عبر العصور والحضارات المتعاقبة نحو العدالة والحرية والمساواة والتآخي.. (ولربما في هذا السعي الدائم للإنسان نحو تلك القيم العالية سر وجوده على وجه الأرض..).

ولقد أشرنا في بداية هذه المقالة الى ما يطبع نهاية هذا القرن من تحولات عميقة تدفع كلها نحو مزيد من التدويل في الحياة الإجتماعية، بحكم التأثيرات المتعاظمة للثورة التقنية والعلمية ذات الطبيعة الكونية، وتمتين وتصاعد التفاعلات والتداخلات في المجالات الإقتصادية والسياسية والثقافية و «التواصلية»، وعلما بأن عددا من القضايا الحياتية الكبرى لا يمكنها أن تحل إلا بحلول دولية شاملة مثل مسألة الأمن الغذائي والنمو الديموغرافي، والحفاظ على البيئة ومسألة الإستعمال السليم للطاقة والمواد الأولية والخيرات الطبيعية، والقضاء على التخلف إيجاد نظام عالمي جديد، ومسألة السلم العالمية وحفظ أمن الإنسانية..

هكذا يظهر عالمنا الراهن، في ظل التفاوتات بين البلدان والأقطار، وتعمق التناقضات، الأساسي منها والثانوي، وتوسع الفوارق الطبقية والوطنية، كعالم معقد متعدد الأوجه، لكنه عالم واحد مترابط مركب متداخل، تحكم سيره العام ديناميته الذاتية وتفاعل تناقضاته.

ومن تم فإن الطابع الكوني والشامل أيضا للحركة التقدمية العالمية، التي ستعرف مزيدا من التداخلات والتواصلات والأعمال المشتركة تجاه القضايا المشتركة، لابد أن يتطور ويترسخ ويتمفصل حول استراتيجيتها المشتركة وشعارها المركزي الكوني السداسي الأطراف :

تحرير - ديمقراطية - اشتراكية - سلم - نظام عالمي عادل - تعاون متكافىء بين الشعوب ..

ومن المؤكد أن الأهداف الإستراتيجية التي يتضمنها هذا الشعار كأهداف مركزية كونية ثورية ومرتبطة جدليا، لن تتحقق دفعة واحدة ولا بموجب أوهام الثورة العالمية الواحدة الشاملة بل عبر صيرورة طويلة من الانتصارات الجزئية في مختلف الواجهات التي تؤدي تراكماتها البطيئة أو السريعة حسب الظروف التاريخية الى الإنتصار الكامل للسلم العالمية والديمقراطية والاشتراكية.. الخ. وقد تشهد هذه الصيرورة مراحل من التصاعد والتقدم السريع وأخرى من التراجع والإنتكاس، في صراع ومعركة ضارية ضد عدو قوي شرس - الرأسمالية العالمية - الذي لن يتردد في استعمال كل وسائل العنف والغدر والمكيدة لحفظ مصالحه الطبقية والدفاع عنها حتى آخر رمق.. لكن الحصيلة لن تكون تاريخيا سوى تقدمية، ولا مناص لطموحات الشعوب، التي لازالت تظهر اليوم بمثابة الحلم والخيال، أن تصبح واقعا ماديا في عصر حقوق الانسان والديمقراطية.

صحيح أن انهيار المعسكر الاشتراكي شكل خسارة فادحة، وغيب وسيلة للردع في وجه الرأسمالية العالمية، وأن هزائم «الإشتراكيين» في أوربا وما رافقها من فضائح مخجلة - في فرنسا وايطاليا واسبانيا واليونان.. - قد ألحق بالغ الأضرار بسمعة الإشتراكية ومصداقيتها، وإن كشف في نفس الوقت عن الطبيعة الإنتهازية لأصحابها وإفلاسهم التاريخي.. صحيح أيضا أن الحركة العمالية في البلدان المصنعة تعيش مرحلة من التراجع ومن صعوبة التكيف مع الأوضاع الجديدة وبخاصة التغييرات الجارية في علاقات الإنتاج وطبيعة الشغيلة، وأن حركة

التحرير الشعبية تعاني من العزلة والتشتت أمام جسامة مهامها المتداخلة الوطنية التحررية منها والديمقراطية الثورية.. صحيح كذلك أن بعض المواقع والثورات قد خسرت.. لكن الشعوب وقواها التقدمية ومناضليها الطلائعيين الثورين، هؤلاء الذين صنعوا كمونة باريس واسبانيا الجمهورية وجمهورية الريف المغربية، وأولئك الذين حطموا سجن الباستيي وأعلنوا للملأ قيام حقوق الإنسان الكونية، وهؤلاء الذين فتحوا عهد الثورات الاشتراكية في روسيا القيصرية والصين والتشيلي، وأولئك الذين حققوا المعجزات في ديان بيان فو وحرروا فيتنام وكوبا الاشتراكية ومختلف أقطار افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والذين هزموا الفاشية العالمية وأسقطوا الأنظمة الديكتاتورية في اليونان والفليبين، وهؤلاء الذين يقودون ثورة شعب جنوب افريقيا ويكسرون أغلال العنصرية، والذين يواصلون مسيرة الثورة الفلسطينية المظفرة الباسلة ويهزمون جبروت الصهيون بالحجارة، وأولئك المستضعفين عبر العالم الذين يموتون واقفين في معركة الانعتاق من الظلم والإستبداد ومن أجل العيش والكرامة.. هذه القوى كلها في استمراريتها التاريخية وتجددها وتطورها وتكيفها وانسجامها مع متطلبات العصر، حتما ستشق طريق النصر أمام طموحات الإنسانية في السلم والتحرر والديمقراطية والإشتراكية والنظام العالمي العادل والتعاون المتكافىء والمثمر بين الشعوب..